أمين محمود عطايا

الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

دراسات استراتيجية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الاستراتيجية العسكرية
الإسرائيلية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار / مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

أمين محمود عطايا

العدد - 19 -

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1998

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 722776 - 9712
فاكس : 769944 - 9712

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

يعتبر الصراع العربي - الإسرائيلي صراعاً على درجة عالية من الخطورة؛ إذ إن له جذوره التاريخية، وقد تداخلت فيه عوامل مختلفة جعلت منه واحداً من أعقد الصراعات في العالم الحديث. وكان العامل العسكري، وما زال، أحد العوامل الأكثر بروزاً وحسماً على صعيد هذا الصراع. ورغم أن العوامل الأخرى - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية - كانت دائماً بالغة الأهمية، فإن الغلبة المباشرة كانت دوماً على الصعيد الاستراتيجي للطرف المسك بزمام الأمور عسكرياً، وكان هذا الطرف هو القادر دائماً على تحديد مسار الصراع.

وضمن هذا الإطار، يحتل موضوع الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية محوراً مركزياً من محاور الاستراتيجية الإسرائيلية العليا، الهادفة إلى الاستيلاء على الأرض العربية بمختلف الوسائل العسكرية وغيرها؛ لاستعمارها من قبل المهاجرين اليهود الغزاة، وذلك لتحقيق هدفين استراتيجيين؛ هما: خلق إسرائيل الكبرى، وتفتيت الأمة العربية.

لقد نشأت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تحت تأثير السياسة الصهيونية العالمية المتمثلة بسياسة التوسع والاغتصاب، والمتماثلة في جوهرها ومضمونها مع الاستراتيجية الاستيطانية الاستعمارية.

ولقد عبر الكاتب الإسرائيلي حاييم جوري عن هذا المعنى حيث أشار إلى أهم المرتكزات الرئيسية للعقيدة الصهيونية واستراتيجيتها العليا،

والطابع العام الذي تتسم به فكرة تلك العقيدة، بقوله: إن الهدف الأساسي للعقيدة الإسرائيلية إنما هو التوسع الجغرافي والإقليمي على حساب العالم العربي، وإن هذا الهدف في الاستراتيجية الإسرائيلية لم يتغير منذ أن وضع موضع التنفيذ في حرب عام 1948، لكن الظروف تطلبت تنفيذ هذه الاستراتيجية على مراحل[1]. ويتابع جوري قوله: لقد حققت حرب عام 1967 تمركز الجيش الإسرائيلي في أوفيرا ومرتفعات حرمون (جبل الشيخ) وعلى نهر الأردن والقدس المتكاملة الموحدة[2].

وتهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى محاولة القيام بعرض وتحليل وتقييم أهم جوانب «الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية»؛ ورصد التطورات أو التعديلات التي طرأت عليها، وبشكل أساسي بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وحرب الخليج الثانية عام 1991. من خلال دراسة الآتي:

1. مبادئ وأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية العليا وأهدافها، ونهج هذه الاستراتيجية في المرحلة الحالية والمستقبلية.

2. العوامل المؤثرة في اختيار أساليب الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية وتطبيقاتها في الحروب العربية-الإسرائيلية السابقة، وفي حرب مستقبلية محتملة، إذا وصلت المسيرة السلمية العربية-الإسرائيلية إلى طريق مسدود من جهة، وفي حال التوصل إلى سلام بين أطراف الصراع من جهة ثانية.

وحتى نفي بالمطلوب قسمنا البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

القسم الأول : الاستراتيجية الإسرائيلية العليا: في الفقرة الأولى من هذا القسم نستعرض جوانب عامة تتعلق بالاستراتيجية الإسرائيلية العليا؛ وبشكل خاص ما يتعلق بالجانب الأمني «نظرية الأمن الإسرائيلية، ومفهوم الحدود الآمنة». وفي الفقرة الثانية نتعرض لنهج تلك الاستراتيجية في المرحلة الحالية والمستقبلية «مشكلة الأمن الإسرائيلي، التوازن الاستراتيجي العربي-الإسرائيلي، وأثر عملية السلام على الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية».

القسم الثاني الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية: يتناول هذا القسم بالعرض والتحليل الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية وتطبيقاتها في الحروب العربية ـ الإسرائيلية، مع التركيز على التطورات أو التعديلات التي طرأت عليها، حيث سنتناول موضوعات: نقل الحرب إلى «أرض العدو» ـ الحرب الوقائية ـ الحرب الاستباقية ـ نظرية الردع الإسرائيلية ـ أثر عملية السلام في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، وهي موضوعات جديرة بالدراسة والتحليل.

القسم الثالث: الاستخدام القتالي للقوات الإسرائيلية: يتناول هذا القسم بالعرض والتحليل، الاستخدام التكتيكي للقوات الإسرائيلية في الحروب العربية ـ الإسرائيلية السابقة، وفي ميدان القتال المستقبلي. كما يتناول خطة تطوير الجيش الإسرائيلي المتعددة السنوات «نسيج ـ 2000» على ضوء تجربة حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى أسلحة الجيش الإسرائيلي التي طالها هذا التطور. كما يتطرق إلى العقيدة التكتيكية الإسرائيلية الجديدة التي اعتمدتها القيادة العسكرية العليا حالياً، على ضوء تجربة حرب الخليج الثانية.

إن المنهج العام الذي اتبعته هذه الدراسة في محاولتها تبيان تأثير العوامل المختلفة في تكوين الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية هو الاعتماد بشكل عام على النصوص الأساسية للبحوث الإسرائيلية المنشورة للوصول إلى جذور الفكرة وإظهار الإطار العام الذي تدور فيه، ومن ثم متابعة التطور الذي آلت إليه تلك الاستراتيجية وبشكل أساسي منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 وحتى الآن. ونعتقد أنه بالإمكان الاطلاع على أساليب التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي من المصادر المتوافرة لدينا، ذلك أن مختلف هذه المصادر تعرض صورة واحدة منسجمة للغاية، تبين جملة الوسائل السياسية ـ العسكرية التي اتبعتها الاستراتيجية الإسرائيلية في تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تحليل التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يوجه بشكل كبير بناء القوة العسكرية الإسرائيلية واستخدامها، ومن ثم تحليل العلاقات التبادلية، وتقويم الاستنتاجات قدر الإمكان.

وأخيراً نود التأكيد على أننا سنتناول الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلي، وبشكل أساسي، على الصعيد التقليدي فحسب. أما فيما يتعلق بالاستراتيجية النووية الإسرائيلية، فهذ الموضوع يعتبر مختلفاً لدرجة أنه يحتاج إلى بحث خاص به، كما أن المجال لا يتسع هنا إلى الخوض في الاستراتيجية المضادة للمقاومة العربية، ومنها المقاومة الفلسطينية بأشكالها المختلفة.

أولاً : الاستراتيجية الإسرائيلية العليا

1. مفهوم "الاستراتيجية العليا"

يتطلب البحث في الاستراتيجية الإسرائيلية العليا على امتداد الأعوام التي تلت قيام إسرائيل ما يلي: أولاً وقبل كل شيء تعريف «الاستراتيجية العليا»؛ إذ إنه رغم الحديث عنها كثيراً، فإنها لم تعط تعريفاً معتمداً في إسرائيل «الدولة الصغيرة»، ولا في غيرها من الدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً. ويعود تعبير «الاستراتيجية» في الأصل إلى فن القيادة، وهو مشتق من اللغة اليونانية القديمة.

أما في العصر الحديث، فقد درج استعمال تعبير «الاستراتيجية العليا» في وصف مجمل خطط الدفاع الخاصة بدولة، أو بائتلاف عدد من الدول. وقد راج استعمال مفهوم «الاستراتيجية العليا»، أو «الاستراتيجية القومية»، أو «الاستراتيجية الشاملة»، منذ منتصف القرن العشرين في معرض الاستعمال المنسق للمصادر كافة لأمة من الأمم، من أجل تحقيق أهدافها القومية.

"ويتلخص دور الاستراتيجية العليا في تحديد المهمة الخاصة بمختلف الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، وتأمين توافقها. . . وتعتبر هذه الاستراتيجية من عمل رؤساء الحكومات المتعاونين مع رؤساء أركان الدفاع الوطني والمستشارين أو مجلس الدفاع الأعلى"[3].

ويعرِّف الجنرال الإسرائيلي يسرائيل تال الاستراتيجية العليا: "بأنها ضمانة الوجود القومي وحماية المصالح الحيوية. . . وتتحدد وفقاً لعوامل مختلفة، مثل أهدافها وغاياتها، وأهداف وغايات شعوب أخرى من جهة، وقوتها النسبية من جهة أخرى"[4].

والأهداف السياسية هي التي تفرض الأهداف العسكرية. وتتحمل السلطة السياسية مسؤولية إدارة الحرب، في حين تتحمل السلطة العسكرية مسؤولية بناء القوة العسكرية، وتأهيلها، وتشغيلها في الحرب، وكذلك إدارة العمليات الحربية.

وتدل التجربة التاريخية على أن التطبيق الناجح لاستراتيجية ما، يستدعي إخضاع كل الوسائل المختلفة للأهداف السياسية، على أن تكون الوسائل العسكرية والاقتصادية المستخدمة كافية لتحقيق أهداف الأمة السياسية ومنسجمة معها. وهناك أمثلة كثيرة في تاريخ الحروب تدل على الفشل في تحقيق التوازن بين الوسائل والأهداف.

2. الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الإسرائيلية العليا

في سعينا إلى توضيح الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الإسرائيلية، منذ قيام «الدولة الصهيونية» وحتى الآن، لا بد لنا من إظهار دور الكيان الصهيوني ووظيفته اللذين حددتهما الحركة الصهيونية العالمية قبل ولادة هذا الكيان بأكثر من خمسين عاماً.

ففي أواخر القرن التاسع عشر، أوضح ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية في كتابه **«الدولة اليهودية»** دور الكيان الصهيوني قائلاً: "إن

جميع يهود العالم يشكلون عناصر غريبة في مجتمعاتهم ولهم قومية خاصة، ومن أجل حل مشكلتهم يجب تهجيرهم إلى منطقة خاصة". ولقد حدد هرتزل وظيفة الكيان الصهيوني في الكتاب نفسه، بقوله: "نبني من أجل أوربا مخفراً أمامياً في فلسطين للوقوف ضد آسيا، وسيكون هذا المخفر طليعة العالم المتمدن ضد البربرية، وسيشكل جداراً فاصلاً بين السكان العرب في آسيا، والسكان العرب في شمال أفريقيا"[5].

ومن أجل تحقيق هدف الكيان الصهيوني ووظيفته، عملت الاستراتيجية الإسرائيلية منذ عام 1948 وحتى الآن، على إنجاز عدة مهام رئيسية منها:

"في السياسة الخارجية: تشجيع هجرة يهود العالم إلى فلسطين؛ وتطوير العلاقات مع دول العالم، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتأمين الخيار السياسي لاستخدام القوة العسكرية عند الحاجة، والدعوة للتفاوض المباشر مع كل دولة من الدول العربية المجاورة دون شروط مسبقة، والوقوف في وجه إظهار شخصية مستقلة للشعب الفلسطيني.

في السياسة الداخلية: بناء قوات عسكرية متفوقة على الجيوش العربية المجاورة كافة؛ للتمسك بالأراضي العربية المحتلة، وإنشاء قاعدة لصناعات عسكرية متطورة"[6].

وإضافة إلى ذلك تحقيق سلام يضمن لإسرائيل بسط سيطرتها التامة على المنطقة العربية، والسعي إلى تفتيت العرب ومنع وحدتهم العسكرية والسياسية.

3. مرتكزات الاستراتيجية الإسرائيلية العليا

يقوم التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي على ركيزتين أساسيتين مترابطتين؛ هما «الأمن» و«الحدود الآمنة».

أ. الأمن الإسرائيلي: في فترة حرب 1948، حددت القيادة الإسرائيلية العليا وعلى رأسها ديفيد بن جوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، وأول وزير للحرب فيها، تفاصيل النظرية الأمنية الإسرائيلية وطابع تنظيم القوة العسكرية. وكان أساس تلك النظرية الأمنية، هو مبدأ «القوة» لتأمين «جوهر البقاء»، حيث صاغت إسرائيل نظريتها الأمنية منطلقة من إدراكها لوضعها «الجيو-سياسي»، وبأنها مطوقة بدول معادية من كل جانب؛ لذا فإن إسرائيل تشعر دائماً باحتمال زوالها وتدميرها، ومن هذا المنطق تجب عليها المحافظة على «القوة» في أعلى درجاتها، لذلك عملت على تقوية وضعها العسكري، والاهتمام بالجيش والتسليح والتدريب قبل أي اهتمام آخر.

ولقد أخذ مفهوم «الأمن» لدى الكيان الصهيوني تفسيرات متعددة حسب تطور الأوضاع في المنطقة ووضع الكيان الصهيوني: "ففي البدء، كان مفهوم الأمن الإسرائيلي يقتصر على تثبيت الوجود في المنطقة، وفيما بعد أدخلت إسرائيل على مفهومها الأمني نظرية الردع، مع الإبقاء على هامش التفوق النوعي بالسلاح على العرب، كما اعتمدت مبدأ الحرب الوقائية والضربة الاستباقية الأولى"[7].

وعلى هذا الأساس، صاغت إسرائيل نظريتها الأمنية، وتبنت عقيدة عسكرية قائمة على «ذريعة الحرب»، أي تحويل أي عمل عربي، تعتبره

إسرائيل خطراً على أمنها إلى ذريعة لإشعال فتيل الحرب، معتبرة ذلك خرقاً لحالة قائمة، وتبادر بالتالي إلى شن هجمات وقائية ومسبقة تتحول فوراً إلى نقل الحرب إلى «أرض العدو»؛ لتحقيق الحسم السريع بواسطة «تدمير العدو»؛ و«احتلال أراض»، والاستفادة من ميزة العمل على «خطوط داخلية» ضد «عدو» يعمل على «خطوط خارجية»، وإنهاء الحرب بصورة سريعة، قبل أن تتدخل الدول الكبرى لفرض وقف إطلاق النار.

ويعتقد القادة الإسرائيليون أن هزيمة الجيش الإسرائيلي في أي معركة فاصلة يعني تدمير إسرائيل وزوالها. وقد أكد بن جوريون على هذا المفهوم عندما قال: "إن إسرائيل لا تستطيع أن تخاطر بخوض «معركة أخيرة»؛ لأنها لا تستطيع أن تنزل بـ«عدوها» ضربة قاصمة لن تكون بعدها بحاجة إلى خوض مجابهة عسكرية. . . وبالمقابل فإن بمقدور العرب أن يضعوا بين خياراتهم المعركة الأخيرة التي يستطيعون خلالها أن ينزلوا بإسرائيل ضربة عسكرية حاسمة تقضي على وجودها. وإذا لم يحققوا ذلك في المحاولة الأولى، فإنهم يستطيعون تطبيق هذا الخيار في المحاولات التالية"[8].

ولقد أثارت هذه النظرية جدلاً واسعاً في الأوساط العسكرية الإسرائيلية، فالعقيد الإسرائيلي عمونئيل فالد ينتقد النظرية الأمنية الإسرائيلية التي كانت سائدة في الخمسينيات والستينيات بقوله: عالجت نظرية الأمن الإسرائيلية موضوع «الأمن» بكل جوانبه العسكرية العملية فقط؛ لكنها أهملت الجوانب السياسية ـ الاستراتيجية الأوسع، والتي لا تقل أهمية بالنسبة إلى الأمن الوطني. . . لقد تمخضت حربا سيناء عام 1956، والأيام الستة عام 1967 عن نظرية أمن عسكرية ضيقة الأفق،

ولم تحددا أهدافاً سياسية استراتيجية. فلقد أسفر تطبيق هذه النظرية عن انتصارات عسكرية تعبوية، لم تترجم إلى انتصار استراتيجي لا في هاتين الحربين، ولا في الحروب التي تلتهما (1973 و1978و1982)[9].

ويتبنى عمونئيل فالد وجهة نظر الكاتب العسكري البريطاني المشهور ليدل هارت الذي يرى أن غاية الحرب هي تحقيق السلم في ظروف أفضل؛ لذا تجب قيادة الحرب مع التفكير في السلم الذي سيعقبها، وينطبق هذا الأمر على الشعوب المعتدية الراغبة في التوسع، كما ينطبق على الشعوب المسالمة التي تقاتل للدفاع عن نفسها رغم اختلاف مفهوم السلم بينهما[10].

ويعني السلام في المفهوم الإسرائيلي، فرض الاستسلام على العرب؛ وذلك لأنه يُفرض من موقع «القوة». يقول إسرائيل بارز يلاي، وزير الصحة الإسرائيلي السابق، إنه إذا ظهرت إسرائيل أمام العرب قوية إلى درجة يصعب قهرها بالقوة، فإن الطريق تكون عندئذ قد فتحت للمفاوضات المباشرة وللسلام[11]. وقد أكد بن جوريون المفهوم ذاته حين قال بأنه الطريقة الوحيدة لإقناع العرب لصنع السلام هي رؤية إسرائيل قوية، ولهذا فإن الهجرة اليهودية إلى فلسطين تحتل أهمية قصوى[12].

ولقد جاءت حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، لتؤكد فشل النظرية الأمنية التي كانت تتبناها إسرائيل في الفترة السابقة للحرب وأثناءها، كما أظهرت هذه الحرب أن الردع الاستراتيجي الإسرائيلي لا يحول دون قيام العرب بالمبادرة إلى الحرب لتحرير أراضيهم المحتلة. يقول عمونئيل فالد عن فشل النظرية الأمنية الإسرائيلية في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 : إن جميع الأساطير العسكرية ـ الأمنية لنظرية

الأمن الإسرائيلية قد تحطمت في حرب 1973، فهذه النظريات الميتة التي استغرق بناؤها وتأسيسها سنوات طويلة، انهارت في فترة قصيرة جداً، وفي الواقع خلال ساعات[13].

تركز المفهوم الأمني الإسرائيلي بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 على توفير ضمان تام للبقاء إزاء كل تهديد محتمل من العرب، بما في ذلك احتمال استخدام العرب أسلحة غير تقليدية، وقررت إسرائيل العودة إلى مبدأ «الحرب الاستباقية» التي كانت غائبة منذ حرب حزيران/ يونيو 1967، مع الإبقاء على نظرية «الحدود الآمنة»، وتبني نظرية «السلاح الأخير». والمقصود بالسلاح الأخير هو السلاح النووي، مع كل محاذيره ومخاطره الآنية والمستقبلية.

وهكذا يتبين لنا أن مفهوم الأمن الإسرائيلي ليس مفهوماً جامداً، بل هو مفهوم متحرك يواكب السياسة التوسيعة الاستعمارية التي تنتهجها إسرائيل، وهذا مفهوم يتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة. ومن جهة ثانية، فإن مفهوم الأمن الإسرائيلي لا يعني الدفاع عن أرض محددة، بل يتحقق على أساس ردعي يمنع بمعطياته نشوب حرب أخرى، إلى أن تحين الظروف المناسبة التي تقرر فيها القيادة الإسرائيلية أن الثوب الذي تلبسه قد ضاق، فتخترقه لتحتل أراضي عربية جديدة، كما يعني أن أمن إسرائيل مطلق لا يتحقق إلا من خلال سيطرة فعلية على المنطقة، ورفض مطلق لإمكانية أن يصاب الجيش الإسرائيلي بالهزيمة؛ وذلك لأن الهزيمة تعني إبادة قومية وشخصية[14].

وقد ركزت الحركة الصهيونية منذ نشأتها، وما تزال، على دفع المزيد من المهاجرين اليهود نحو إسرائيل؛ ليس بهدف استيطان أراض محتلة فحسب، بل بغرض القفز لاحتلال أراض جديدة. وقد عبَّر هرتزل عن ذلك في مذكراته بقوله: "إن المساحة المطلوبة من الأراضي سوف تزداد مع ازدياد المهاجرين"[15].

وفي الوقت نفسه، افترضت نظرية الأمن الإسرائيلية دائماً بأن «الدولة» تواجه خطراً يهدد وجودها من جانب الدول العربية، وأنه لا يوجد لإسرائيل حلفاء مخلصون تستطيع الاستعانة بهم لمواجهة هذا الخطر. وانطلاقاً من هاتين الفرضيتين، أسس المسؤولون عن الأمن في إسرائيل نظرية الأمن الإسرائيلية على مبدأ الاعتماد - وقبل كل شيء - على الجيش الإسرائيلي، وليس على التسويات السياسية أو الحلفاء الخارجيين على غرار دول أخرى[16].

وأخيراً، فإن البحث في مفهوم الأمن الإسرائيلي يجب أن يتم من خلال اعتبار هذا الأمن وأي أمن آخر رهناً دائماً بالتطورات الداخلية والإقليمية والعالمية التي تجري ضمن الظروف المتغيرة، وما يستجد من ظروف سياسية أو عسكرية.

ب. مفهوم الحدود الآمنة: يعتبر مفهوم «الحدود الآمنة» لإسرائيل، مفهوماً متحركاً يتغير بتغير الظروف الذاتية والموضوعية التي تعيشها إسرائيل، ومع ذلك فإن بعض التحديدات لهذا المفهوم لم تتغير منذ المذكرة الصهيونية إلى مؤتمر السلم عام 1919 وحتى الآن. وفي هذا الصدد، يقول إسرائيل سيف السكرتير الصحفي لرئيس «الوكالة اليهودية العالمية»

آنذاك، حاييم وايزمن مفسراً المناطق التي تضم «أرض إسرائيل التاريخية»: "لقد وصلنا إلى أن الحدود الشمالية للدولة اليهودية المقترحة بفلسطين يجب أن تكون إلى الشمال من صيدا، ثم تتحرك لكي تضم مرتفعات الجولان وحوران. أما الحدود الشرقية، فيجب أن تسير بموازاة سكة حديد الحجاز؛ ما بين عشرة وعشرين ميلاً شرقي خط السكة الحديدية. أما بالنسبة إلى الحدود الجنوبية، فتضم شبه جزيرة سيناء إلى فلسطين، وذلك لهدفين: الدفاع عن قناة السويس وضمان الأمن لفلسطين"[17].

لقد جاء في الخطة الاستراتيجية العامة التي وضعتها هيئة الأركان الإسرائيلية للعام 1956-1957 والتي نشرها الصحفي الهندي كارانجيا في كتابه **«خنجر إسرائيل»**: "أن الغاية من الحرب بين العرب وإسرائيل هي تغيير الحدود السياسية عن طريق سيطرتها على الطرق ذات الأهمية الاستراتيجية في الشرق الأوسط... ومنع قيام الوحدة العربية، ونشر الدعاية المفيدة لإسرائيل بين أقليات الشرق الأوسط"[18].

وتحدد الخطة الاستراتيجية الإسرائيلية السالفة الذكر، المناطق التي تراها إسرائيل ضرورية لاحتلالها، والتي تعتبرها الحد الأدنى لمطامعها الإقليمية، حيث قسمت هذه المنطقة حسب أهميتها إلى المجموعات التالية: "1 - غربي الأردن (الضفة الغربية)، قطاع غزة، أرض نفتالي (حوران)، الجولان 2 - شبه جزيرة سيناء، مضائق تيران، العقبة، جبال مؤاب (الأردن)، منطقة سير 3 - المنطقة العربية السعودية الخازنة للنفط 4 - أرض ماكير (عسير)"[19].

يشمل الحد الأدنى للمطامع الإسرائيلية حالياً - وفق ما ورد في الكتاب المذكور، - المجموعة الأولى، وهي المناطق التي تسميها القيادة

الإسرائيلية بـ «الحدود الآمنة». وهذا ما حققته إسرائيل في حرب حزيران/ يونيو 1967 التي تمثل التطبيق شبه الكامل لهذه الخطة. وقد تمسكت إسرائيل بنظرية «الحدود الآمنة» لأول مرة، كشرط من شروط الدخول في مفاوضات سلمية حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وعمد الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي إلى تعزيز مفهوم «الحدود الآمنة» كحل لمشكلة العمق الاستراتيجي في إسرائيل، وقد حدد أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق الدلالة الاستراتيجية لهذا المفهوم، بأنها: "حدود يمكن الدفاع عنها من دون مبادرة استباقية"[20]. وكذلك حدد ليفي أشكول رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك الموقف الإسرائيلي عام 1968، على النحو التالي: "لا يمكن التوصل إلى حل سياسي إلا بعد الاتفاق على حدود آمنة ودائمة"[21]. وقد استغلت إسرائيل هذا الشعار لتصبح الحدود الآمنة متحركة تنتهي عند آخر مستعمرة إسرائيلية يتم بناؤها.

وفي معرض الحديث عن المستوطنات الجديدة التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو 1967، قال إيجال آلون نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق: "إننا لن نكتفي بعدم التخلي عن هذه المستوطنات، ولكننا سنقيم مستوطنات جديدة ومواقع على الحدود الجديدة تلبية لاحتياجات الأمن، وتجسيداً لنضالنا في سبيل حدود يمكن الدفاع عنها"[22].

ومن هذا المنطلق، أجمع الاستراتيجيون الإسرائيليون على ضرورة الاحتفاظ بوجود عسكري طويل المدى في مناطق معينة شرقي خط الهدنة

1949 ، ورفض أية تسوية سياسية تحتم الرجوع إلى الوضع الأسبق السياسي والعسكري الذي كان قائماً قبل الرابع من حزيران/ يونيو 1967 .

هذه هي الخطوط الأساسية لمفهومي «الأمن» و«الحدود الآمنة» لإسرائيل، وهي الخطوط التي تشكل الركيزة الأساسية للتفكير الاستراتيجي الإسرائيلي. ويتضح ذلك من بحث إيجال آلون لهذه النظرية الأمنية الإسرائيلية بقوله: "إنه لا يمكن لإسرائيل أن تحصل على الأمن، وأن تحافظ عليه إلا ببقائها متفوقة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً على البلدان المحيطة بها. وأنه يجب على إسرائيل لكي تضمن بقاءها ألا تقيم وزناً ولا تقبل الاعتماد على أية اتفاقية أو تفاهم سياسي، ولو توافر لها هذا، إن لم يكن هذا التفاهم حاصلاً في ظل سيطرة إسرائيلية فعلية"[23].

4. نهج الاستراتيجية الإسرائيلية في المرحلتين الحالية والمستقبلية

يشجب بعض الإسرائيليين اليوم الغياب الواضح لاستراتيجية أمنية متماسكة لدى إسرائيل. ويرى المنظرون الاستراتيجيون الإسرائيليون أن خطة عمل أمنية مفصلة تعتبر أمراً غير قابل للتطبيق أو غير مرغوب فيه، إلا أنه يجب أن يكون ممكناً تطوير نهج استراتيجي ذي قوة اندفاع محددة. وعلى هذا النهج أن يكون مرناً ومتعدد الجوانب، حتى يتمكن من مواجهة التطورات غير المتوقعة التي ستنشأ خلال عقد التسعينيات في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في مجال الصراع العربي-الإسرائيلي، سواء باتجاه السلم أو الحرب. وسوف نسعى من خلال السطور التالية إلى وضع تصور لخطوط عريضة لنهج الاستراتيجية الإسرائيلية في المرحلة الحالية والمستقبلية.

أ. مشكلة الأمن الإسرائيلية، ضمان بقاء الوجود: دأب المخططون الاستراتيجيون الإسرائيليون على أن يضعوا في الاعتبار الأول ما يسمى بـ «التهديد»، أي مختلف الدول أو ائتلافات الدول العربية التي تشكل الخطر الأعظم على سلامة «الدولة الصهيونية» وبقائها. ومصدر الخطر الأول بالطبع هو مصدر عسكري يهدد بقاء إسرائيل ذاتها. ويتلو ذلك مباشرة أشكال عديدة من الأخطار الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية والديمجرافية المحتملة.

سنبدأ بتقسيم عناصر الخطر المحتملة التي تحيط بإسرائيل، نظراً إلى أهميتها في البحث، ونناقش ما هي النظرة الإسرائيلية لمواجهة الخطر الوجودي؟

يعتبر التهديد الإجمالي الذي تواجهه إسرائيل - حسب نظرية الأمن الإسرائيلية - تهديداً متعدد الأبعاد؛ يشمل الأصدقاء والحلفاء، كما يشمل الدول العربية المجاورة وغير المجاورة، والأعداء المحتملين. ففي عالم تتبدل فيه التوازنات، وحيث النظام العالمي دينامي بشكل غير عادي، فإن التوازن بين القوى العالمية لا يمكن أن يكون قاعدة ثابتة للاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

يتشكل الخطر العسكري الرئيسي على الدولة الصهيونية - من وجهة النظر الإسرائيلية - بطبيعة الحال من الدول العربية المجاورة، بما فيها مصر والأردن والمناطق الخاضعة حالياً للسلطة الفلسطينية، رغم معاهدات واتفاقات السلام المعقودة. وهذه هي الحقيقة الأساسية التي لا يتوقع أن تتغير حتى لو أنجزت تسوية كاملة في المنطقة خلال عقد التسعينيات، وهي

مسألة مركزية بالنسبة إلى أية استراتيجية تتبناها إسرائيل. وفي ظل وجود هذا التهديد المتعدد الأبعاد، فإن الواقع لن يتبدل في المستقبل.

يتضح لنا مما سبق أن الفرضية الإسرائيلية الرئيسية كانت - وما تزال - مبنية على أن وجود إسرائيل معرض للخطر من جانب الأعداء المحيطين بها من كل جانب، الذين يطمحون إلى القضاء عليها بالوسائل المختلفة، أي إنه خطر وجودي. وانطلاقاً من هذا التعريف لمشكلة الوجود، تبنى واضعو نظرية الأمن الإسرائيلية فرضيتين أساسيتين: الأولى، أنه لا يمكن لإسرائيل أن تعتمد على عنصر أو عناصر خارجية مهما كانت لضمان وجود «دولة إسرائيل». والثانية أن إسرائيل لن تستطيع تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي بالوسائل العسكرية، وهذا ما يؤكد عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين الذي قال: "رغم التفوق العسكري، لن تستطيع إسرائيل تحقيق حسم عسكري يؤدي إلى فرض شروط إسرائيلية للتسوية في الشرق الأوسط، أو لاتفاقية سلام في أعقاب المفاوضات"[24].

ومن وجهة النظر الإسرائيلية، فإنه من الصعب التكهن بنوايا العرب المستقبلية إزاء إسرائيل. لقد أدرك بن جوريون أن مصير إسرائيل سيكون مشابهاً لمصير الصليبيين في الأرض المقدسة سواء طال الزمن أو قصر. ومن هنا فقد أدرك أنه يجب على إسرائيل لكي تبقى، أن تسعى لخلق هوة بينها وبين العرب، هوة تعبر عن قوة إسرائيلية تتميز بالنوع المتقدم لتواجه الكم العربي[25].

ومن هنا برزت ضرورة تأسيس الأمن الإسرائيلي على القوة النوعية التي تميز الجيش الإسرائيلي من أجل الردع والعمل وقت الضرورة. إن

الفرضية الإسرائيلية المتعلقة بعدم قدرة إسرائيل على حسم النزاع بالوسائل العسكرية، جاءت في تقدير الموقف الذي بلوره بن جوريون حين قال: "ليست لدينا إمكانية حل النزاع نهائياً مع العرب ما داموا لا يرغبون في ذلك... إننا لا نستطيع وقف النزاع مع العرب، في حين أنهم قادرون... هناك فرضية أساسية واحدة من جانبنا، ليست هناك «معركة أخيرة» لا نحتاج بعدها إلى الاصطدام مع «العدو»، ولن يكون بعدها خطر لنشوب حرب جديدة... هذه معلومة تاريخية غير قابلة للتغير... بعد كل حرب تقع وبعد كل حرب نخرج منها منتصرين، سنواجه المشكلة نفسها"[26].

ويؤكد الكاتب الإسرائيلي آرثيل ليفتا أنه منذ حرب 1956 – على الأقل – وحتى حرب لبنان عام 1982، ساد إسرائيل إجماع بأنه لا يمكن تحقيق حل جزئي أو شامل للنزاع العربي-الإسرائيلي عن طريق استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية. ومع ذلك هناك إجماع آخر مواز؛ هو أنه بمقدور الجيش الإسرائيلي أن يساهم بصورة فعلية في حل النزاع عن طريق ردع العرب عن شن حرب جديدة[27].

ب. التوازن الاستراتيجي العربي-الإسرائيلي: يستطيع المرء أن يستشف شيئاً ما من سباق التسلح بين العرب وإسرائيل في المنطقة، من خلال تفحص قدرات العرب وقدرات إسرائيل العسكرية، هذا السباق الذي بدأ في بداية الثمانينيات، وما يزال مستمراً حتى الآن. ويعتقد الإسرائيليون أن العرب يقومون في الوقت الحاضر ببناء قواتهم المسلحة ويحافظون عليها، بمستويات تتجاوز تلك المطلوبة لمجرد الدفاع عن دولهم القطرية، وقد

حققوا في مجال الأسلحة غير التقليدية - كيماوية، بيولوجية - تكافؤاً نسبياً مع إسرائيل المزودة بأسلحة نووية، ويحتمل أن العرب يودون أن يتميزوا سياسياً ونفسياً في خلق نوع من التوازن الاستراتيجي في هذا المجال، إضافة إلى تحقيق تفوق في الأسلحة التقليدية الدفاعية والهجومية على حد سواء.

تناول الكاتب العسكري الأمريكي أنتوني كوردزمان سباق التسلح بين إسرائيل وسوريا، الذي تسعى الأخيرة من خلاله إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، قائلاً: "منذ عام 1982، استمرت كل من سوريا وإسرائيل في سباق التسلح في مجال الأسلحة التقليدية رغم تركيز كل منهما على نوعية القوة، «النوع» مقابل «الكم». . . كما أن كلاً من سوريا وإسرائيل أنشأت قدرات صاروخية قوية، مع تركيز إسرائيل على الأسلحة النووية، وتركيز سوريا على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية"[28].

وحيث إن تجنب خوض حرب غير تقليدية، يصب في صالح كل من العرب وإسرائيل، فإن نتائج هذه الحرب ستكون على الجانب الإسرائيلي أكبر بكثير منها على الجانب العربي؛ وذلك لأسباب عديدة، أهمها: ضيق وضآلة العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، والتركز السكاني الكثيف في منطقة تل أبيب ـ حيفا ـ القدس، حيث يوجد معظم الأهداف والمنشآت الحيوية الإسرائيلية. وفي ضوء ذلك، برز تشديد العرب المتزايد للحصول على أسلحة غير تقليدية بما فيها الأسلحة النووية، وأيضاً الأسلحة التقليدية الحديثة في مختلف أنواعها، مما يشكل تهديداً كبيراً لإسرائيل، وهو ما تعمل إسرائيل على الحيلولة دون حدوثه بأي شكل من الأشكال، بما في

ذلك استخدام القوة. ومن وجهة نظر آرئيل شارون وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق فإن "مصالح الأمن الإسرائيلي تتأثر - في المناخ الاستراتيجي - بتطورات وأحداث تتجاوز منطقة المواجهة المباشرة التي ركزت إسرائيل انتباهها عليها في الماضي؛ إذ ينبغي أن تتسع اهتمامات إسرائيل الاستراتيجية لتشمل الدول العربية الخارجية (الواقعة خلف دول المواجهة)، ولتشمل أيضاً ما وراء الدول العربية في الشرق الأوسط، دولاً مثل تركيا وإيران وباكستان، ومناطق مثل الخليج العربي وأفريقيا". ويضيف شارون قائلاً: "ولكي تتصدى إسرائيل للخطر، يجب على الاستراتيجية الإسرائيلية أن تحافظ على توازن عسكري، يرمي إلى منع تفوق الوضع العسكري الإقليمي الراهن في الدول العربية المجاورة، إضافة إلى السعي لمنع دول مواجهة محتملة من الحصول على السلاح النووي؛ إذ إن هذه المسألة بالنسبة إلى إسرائيل ليست مسألة ميزان الرعب، بل هي مسألة استمرار الوجود، ومن الواجب على إسرائيل القضاء على هذا الخطر في المهد"[29]. ومن هذا المنطلق قامت إسرائيل عام 1981 بتدمير المفاعل النووي العراقي.

تتصف التغيرات التي طرأت على توازن القوى منذ الثمانينيات بأهمية خاصة؛ لأنها تكشف طبيعة سباق التسلح العربي - الإسرائيلي الجاري حالياً. إن محاولة العرب تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل أصبحت تسيطر على التوازن العسكري في المنطقة، كما أن الالتزام الصارم لمصر والأردن بالسلام لم يستبعد التهديد العربي الواسع لإسرائيل، وإن قلل من حجمه بشكل ملموس.

وتعمل الاستراتيجية الإسرائيلية العليا في الوقت الحاضر، وخلال العقد الحالي على مواصلة تنمية قوة ردع عسكرية كبرى، من أجل منع العرب من شن هجوم على إسرائيل وتهديد وجودها. وفي حال انهيار الردع ونشوب الحرب، تعمل هذه الاستراتيجية على تأمين قدرة عسكرية إسرائيلية للحفاظ على سلامة الدولة ووجودها، مهما كان وضع بداية الحرب، بالإضافة إلى ضرب القدرة الهجومية العربية.

ج . أثر عملية السلام على السياسة الأمنية الإسرائيلية: تتناول معظم المنشورات الإسرائيلية المشكلات الأمنية الإسرائيلية في الوقت الراهن، وتحاول الإجابة عن التهديدات العسكرية التي تواجهها إسرائيل. وقد أثارت اتفاقيات السلام مع مصر والأردن والفلسطينيين، والضرورة الفورية للنظر في إمكانية التوقيع على اتفاقات سلام أخرى، مجالاً جديداً من المسائل الأمنية لدى المنظرين الإسرائيليين، بشأن معرفة إلى أي حد ينبغي لمسيرة السلام أن تغير أو أن تؤثر في الاستراتيجية الإسرائيلية.

إن اعتراف القادة الإسرائيليين "بعدم قدرة إسرائيل على حل النزاع بالطرق العسكرية فقط، قد حفزت هؤلاء القادة إلى البحث عن حلول سياسية. غير أنه في عام 1979 انكسر طوق العداء العربي تجاه إسرائيل؛ إذ أدى اتفاق السلام مع مصر والتسويات الأمنية المشمولة به إلى تقليص التهديد العسكري (مع أنه لم يلغه نهائياً) تجاه إسرائيل من جانب أقوى وأكبر دولة عربية، مع خلق فرصة لحل أشمل للنزاع. وقد جاء فيما بعد «اتفاق أوسلو» مع الفلسطينيين و«اتفاق وادي عربة» مع الأردن ليعززا هذا الاتجاه. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإسرائيليين لا يزالون يعتقدون بأن

سوريا والفلسطينيين يهددون أمن إسرائيل، لكنهم لا يشكلون بمفردهم خطراً على وجود إسرائيل"[30].

أما عن وجود تغييرات في الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية في ظل مسيرة السلام، فيقول الكاتب الإسرائيلي ألوف بن: "تمر سياسة الأمن الإسرائيلية في الأعوام الأخيرة بتغيرات جذرية، وأهدافها باقية كما هي (حماية وجود الدولة وأمن مواطنيها) وحتى الظروف الجغرافية - السياسية لم تتغير. وما تزال إسرائيل جزيرة يهودية صغيرة في محيط عربي مسلم، وستبقى هكذا، ولكن قائمة الأعداء والأخطار كتبت من جديد، وباتت الدبلوماسية تحل شيئاً فشيئاً محل المواجهة العنيفة في الحوار مع العرب. إن التهديد التقليدي لهجوم عربي لاحتلال إسرائيل، أو إعادة الأراضي المحتلة أمر مستبعد أكثر من أي وقت مضى، والإسرائيليون مقتنعون بأن الخطر العسكري الذي تتعرض له إسرائيل لا يكمن في غزو الدبابات، وإنما في إطلاق صواريخ أرض - أرض على المؤخرة الإسرائيلية"[31].

ويتابع الكاتب المذكور قوله: "إن السياسة الأمنية الإسرائيلية الجديدة تميل لاعتبار اتفاقات السلام التي تدعمها الولايات المتحدة العامل المركزي في حماية الأمن القومي ومنع الحرب، وتعتبر بنود الأمن أهم البنود في الاتفاقات مع مصر والأردن والفلسطينيين، وفي المفاوضات العالقة مع سوريا. وإلى جانب الميل إلى تحقيق الأمن بوسائل سياسية، تمسكت إسرائيل بمواصلة سباق التسلح؛ فالقوة العسكرية حيوية بالنسبة إليها حتى يواصل العرب طريق السلام، ويحترموا الاتفاقات في المستقبل"[32].

إن مسيرة السلام، وتبلور اتفاقات سلام مع الدول العربية المجاورة لإسرائيل ومع الفلسطينيين، وعندما يكون هناك سلام كامل، كل ذلك

سيلزم القيادة الإسرائيلية بإدخال التعديلات التي لم يحصل مثلها منذ بلورة مفهوم الأمن الإسرائيلي في الخمسينيات. والسؤال الذي سيكون موضع الامتحان هو: ما مدى ملاءمة مفهوم الأمن الإسرائيلي القائم مع عصر السلام والعلاقة السلمية بين عناصره؟

يقول الكاتب الإسرائيلي آرئيل ليفتا بأنه "كان من الممكن أن يؤدي تقليص الخطر على الأمن الإسرائيلي من جهة، ونشوء فرصة للتسوية من جهة أخرى، إلى إحداث تغييرات في مركبات نظرية الأمن الإسرائيلية والعسكرية، غير أن هذه النظرية لم تشهد أي تغيير حتى الآن، رغم أن بعض السياسيين في إسرائيل (مثل عيزرا وايزمن) يؤيدون إحداث مثل هذا التغيير"[33].

ويعتقد كبار العسكريين الإسرائيليين "أنه ليس هناك مكان لتغييرات أساسية في مفهوم الأمن الإسرائيلي الذي وضعه بن جوريون (في الخمسينيات) وأن انعدام التساوي بين إسرائيل والعالم العربي في الأرض والموارد البشرية والمادية لن يتغير في المستقبل كذلك. ولن تهدد إسرائيل وجود الدول العربية، ولكنها ستواصل الوقوف أمام خطر يتهدد وجودها، وستضطر إلى الإبقاء على جيش قوي وصناعة أمنية متطورة كأساس للأمن القومي؛ للحفاظ على وجودها وكيانها"[34].

وفيما يتعلق بمسألة السلام مع الفلسطينيين، تحاول السياسة الإسرائيلية تحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف احتوائهما، على ألا يؤدي ذلك بأي شكل من الأشكال إلى تحقيق كيان فلسطيني مستقل بين إسرائيل والأردن، وتظل إسرائيل مسؤولة عن الأمن والعلاقات الخارجية وكل ما يتعلق بالمستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة.

والخلاصة: لقد أخذت الاستراتيجية الإسرائيلية العليا مفاهيم عدة، حسب تطور الأوضاع في المنطقة، وحسب وضع الكيان الصهيوني نفسه. ففي البداية عملت هذه الاستراتيجية على تثبيت الوجود، كما عملت وقت إنشاء الدولة في منتصف عام 1948 على احتلال المناطق التي خصصت لليهود وفق قرار التقسيم، لحظة انتهاء الانتداب على فلسطين، وفي مرحلة لاحقة تقوم بتوسيع حدود «الدولة» لتشمل أيضاً مناطق لم تكن مخصصة لليهود في قرار التقسيم؛ وبالتالي تسعى إلى إيجاد «الدولة» وانتزاع الاعتراف العالمي بها، وفتح أبواب الهجرة اليهودية الجماعية إلى فلسطين، من أجل تحقيق هدف رئيسي: الاستيطان، وبناء مجتمع استيطاني جديد في فلسطين.

وكان الهدف الاستراتيجي الثاني: هو توسيع حدود «الدولة» من البحر غرباً إلى النهر شرقاً. وكان على إسرائيل أن تخوض حربها العدوانية في حزيران/ يونيو 1967، من أجل تحقيق هذا الهدف. وعندما تحقق لإسرائيل الهدف الذي كانت تصبو إليه في احتلال الأراضي العربية، أخذت تفلسف الوضع الجديد في هيئة نظريات جديدة للأمن تبرر شرعية الأمر الواقع.

إن أغراض الاستراتيجية الإسرائيلية العليا، في الوقت الراهن، هي تحييد التهديد العسكري العربي أو التغلب عليه، وفي الوقت نفسه إرساء أسس الحل السياسي في المنطقة، والمنسجم مع الأهداف السياسية الإسرائيلية التي استعرضناها سابقاً.

ثانياً : الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

1. مفهوم "الاستراتيجية العسكرية"

يعرف المارشال سوكولوفسكي «الاستراتيجية العسكرية» بأنها "فن استخدام كافة القوات المسلحة ووسائط الدولة في الحرب، من أجل تحقيق مصالح وطنية وقومية، وتنسيق أعمالها وتوحيد جهودها لبلوغ الهدف السياسي العسكري الموحد"[35].

ويعرف كارل فون كلاوزفيتس «الاستراتيجية العسكرية» بأنها "فن استعمال المعارك لتحقيق أغراض الحرب"[36]. أما ليديل هارت فيعرفها بأنها "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة"[37]. ويعرف الجنرال الفرنسي أندريه بوفر «الاستراتيجية العسكرية» بأنها "فن استخدام القوى العسكرية للوصول إلى نتائج حددتها السياسة"[38]. ويشرح بوفر هدف الاستراتيجية بأنه "الوصول إلى الأهداف التي حددتها السياسة"[39].

وباختصار فإن «الاستراتيجية العسكرية» هي: علم وفن استخدام القوة أو التهديد بها للوصول إلى أهداف حددتها السياسة. وليست القوة مجرد مفهوم عسكري فحسب، وإن كان هو الأساس. إنها مزيج استراتيجي من القوة العسكرية والحرب النفسية والصراع بين إرادتين متناقضتين.

ويعتقد الجنرال بوفر بأن "روح الاستراتيجية كامنة في اللعبة المجردة الناجمة عن تعارض إرادتين. . . وأنها فن حوار القوى أو بالأحرى فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها . . . والنتيجة الحاسمة

في حوار الإرادات حدث نفسي نريد وقوعه عند العدو، ليدفعه إلى الاقتناع بأن الاشتباك أو متابعة الصراع أمر غير مجد"[40].

2. «الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية» وتطبيقاتها في الحروب العربية ـ الإسرائيلية

صاغت إسرائيل استراتيجيتها العسكرية انطلاقاً من إدراكها لوضعها العدواني في المنطقة، ولكونها كياناً أقيم داخل رقعة إقليمية يحيط بها الأعداء من كل جانب، ومن إدراكها لوضعها الجغرافي ـ السياسي، وبالاعتماد على إدراك دقيق لإمكانيات الدول العربية المواجهة لها. ولقد طرأت على تلك «الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية» تبدلات وتطورات مستمرة، نتيجة تبدل موازين القوى العسكرية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم.

لقد ارتدت الاستراتيجية العسكرية في المنطقة ثلاثة مظاهر رئيسية، تضمنتها ثلاث مراحل تاريخية رئيسية تحدها الحروب العسكرية.

أ. المرحلة الأولى (1948 – منتصف حزيران/ يونيو 1967): الانتقال السريع من استراتيجية الدفاع إلى استراتيجية الحرب الوقائية والهجوم المسبق.

بدأ اهتمام الإسرائيليين ببناء قوات مسلحة قادرة على شن الحرب الخاطفة ضد الدول العربية المجاورة، والتمسك بالأرض المغتصبة، بعد حرب 1948، حيث سخرت إسرائيل جميع مؤسساتها لتخدم هدف الحرب. وفي هذا الصدد يقول آرئيل ليفتا: "في الفترة ما بين حرب 1948 وحتى عام 1955، ساد لدى القيادة الإسرائيلية الافتراض بأن الحرب مع

العرب إذا ما اندلعت فستكون بمبادرة عربية فقط، لذلك طلب من الجيش الإسرائيلي الاستعداد والتأهب لصد هجوم «العدو» أولاً، وبعد ذلك فقط وبأسرع وقت ممكن، نقل الحرب إلى أرضه. وخلال عام 1955 بدأ يظهر تغيير على النظرية الإسرائيلية والحرب الوقائية والهجوم المسبق "[41].

والحرب الوقائية كما يعرفها المارشال سوكولوفسكي هي " الهجوم المدبر من إحدى الدول على الأخرى، أي الاعتداء الذي لا يعتبر نتيجة عدوان ما، أو نتيجة أعمال مباشرة ومكشوفة من قبل دولة معادية. والهدف الرئيسي والمباشر لذلك الهجوم هو تدمير القوات العسكرية لهذه الدولة، لفرض الشروط التي تريدها عليها، والمهم في هذه الحرب هو تحقيق أقصى قدر من المفاجأة "[42].

والحرب الوقائية التي تبنتها إسرائيل هي حرب عدوانية توسعية؛ لأن نتائج الحروب التي خاضتها إسرائيل بذريعة الحرب الوقائية انتهت بالتوسع والاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية كان لا بد من بناء الجيش المتفوق القادر على القيام بأعمال عسكرية هجومية واسعة تتمكن من خلالها القوات الإسرائيلية من تدمير القوات العربية المجاورة، واحتلال المزيد من الأرض العربية، وتغيير واقعها السكاني (الديمجرافي) لمصلحة الاستيطان والتوسع الصهيوني.

ويوضح لنا الجنرال الإسرائيلي تال الأسس التي اعتمدت في بناء الجيش الإسرائيلي بقوله: " لقد قام مفهوم بناء القوات الإسرائيلية في تلك المرحلة على أساس تحويل إسرائيل إلى مجتمع عسكري . . . ولمواجهة جيوش عربية نظامية وكبيرة، يجب تشكيل جيش احتياطي يكون من الضروري فيه

وجود سلاح جو، وسلاح مخابرات، وأسلحة نظامية؛ فسلاح المخابرات يجب أن يعطي إنذاراً ومهلة لتعبئة الجيش الاحتياطي، وسلاح الجو عليه أن يؤمن تغطية نارية للتعبئة والانتشار، وأن يصد «العدو العربي» إلى أن تعبأ قوات الاحتياط كافة . . . ويجب علينا إيجاد عمق استراتيجي بواسطة الدفاع الإقليمي . . وضرورة نقل الحرب بسرعة إلى عمق أراضي العدو بسبب ضآلة العمق الاستراتيجي لإسرائيل . . . ويجب أن تكون الأعمال القتالية حاسمة وسريعة بسبب احتمال تدخل الدول الكبرى سياسياً، وتجنب الخسائر الكبيرة، ويجب إنهاء حروبنا بتفوق واضح»[43].

وفق هذه المبادئ التي ذكرها الجنرال تال أعادت القيادة الإسرائيلية بناء الجيش الإسرائيلي بمساعدة فرنسا وبريطانيا استعداداً لعدوان 1956 .

- **حرب 1956:** ففي المرحلة السابقة لحرب 1956 بدأ الاهتمام والعمل لبناء قوة مدرعة قادرة على التحرك السريع، وتم تحويل المشاة إلى قوة محمولة، وتم إيجاد قوة جوية للدعم الناري في أرض المعركة، كما شهدت قوات المظليين مزيداً من التوسع والتدريب والتجهيز. وكان سلاح المشاة يشكل القوات الرئيسية في القوات البرية، حيث اعتبر لواء المشاة الوحدة التكتيكية في الجيش الإسرائيلي، إلا أنه جرى خلق قيادات عاملة تضم عدة ألوية في وقت واحد سميت «الأوغدا»، وتشكلت من 3-4 ألوية مشاة ومدرعات، وهي تعادل الفرقة في الجيوش الأخرى. وتعتبر «الأوغدا» وحدة تكتيكية مشتركة تضم مختلف الصنوف العسكرية وقادرة على تنفيذ مهام مستقلة.

وعشية حرب 1956 كانت القوات الإسرائيلية قد بلغت حجماً يمكّنها من تنفيذ أهداف الحرب. وحينما اشتركت إسرائيل بعدوانها

على مصر مع بريطانيا وفرنسا، سمّت حربها بالهجوم المضاد لإحباط هجوم مصري متوقع، متذرعة بسماح مصر للفدائيين الفلسطينيين بالعمل في قطاع غزة، وإغلاق خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية.

ويصف الكاتب الإسرائيلي تسفي لانير الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب الأهداف الإسرائيلية من حرب 1956 بقوله: "لقد خاضت إسرائيل حملة سيناء (1956) بمفهوم سياسي، وإن لم يكن معلناً، وهو أن الحرب ينبغي استغلالها من أجل توسيع الحدود إلى ما وراء تلك التي تحددت في قرار التقسيم، وتسوية ما يعتبر في نظر إسرائيل أخطاء إقليمية نجمت عن اتفاقات الهدنة منذ عام 1949"[44].

بعد انتهاء حرب 1956 كانت أهم الدروس التي استخلصتها القيادة الإسرائيلية ما يلي: صحة مبدأ الهجوم الوقائي، وصحة مبدأ نقل الحرب إلى أرض العدو بشكل حاسم وسريع، والتفوق الجوي هو الشرط الأول لكسب حرب حديثة، وانتقال القوات البحرية للقيام بدور هجومي ضد البحرية العربية. وبموجب هذه المعطيات تم بناء الجيش الإسرائيلي استعداداً لخوض حرب حزيران/ يونيو 1967.

- **حرب حزيران/ يونيو 1967:** في الفترة الممتدة ما بين حربي 1956 و1967، ظلت إسرائيل تتبنى عقيدة الحرب الوقائية، مع تصور سياسي ينظر إلى الحرب كفرصة لتشكيل وضع جديد يقود إلى تسويات سلمية في المنطقة، يتقدم فيها مبدأ «الأمن الإسرائيلي» على السلام.

وفي الفترة التي سبقت حرب 1967 حددت إسرائيل علناً خطوطاً حمراء؛ تتمثل في إغلاق مضائق تيران، وتحويل مياه نهر الأردن، وحشد قوات كثيفة بالقرب من المناطق الإسرائيلية الحيوية، ودخول قوات أجنبية إلى الأردن. واعتبرت أن اجتيازها من قبل العرب سيؤدي إلى نشوب حرب.

شهدت هذه المرحلة أيضاً تطوراً كبيراً في مجال استعداد إسرائيل العسكري، وفي تطوير قواتها العسكرية تنظيماً وتسليحاً. كما وضعت إسرائيل في اعتبارها أنها ستحارب على أكثر من جبهة في آن واحد، وفي هذه الحالة عليها أن تقاتل العرب "بأسلوب العمل على خطوط داخلية ضد عدو يقاتل على خطوط خارجية". وقررت إسرائيل ألا تعتمد في أعمالها القتالية على مساعدة عسكرية مباشرة من دول خارجية، كما حدث في حرب 1956. ولكن مع الاحتفاظ بعلاقتها الخارجية مع دولة كبرى يمكنها التدخل إلى أقصى حد إذا تطلب الموقف العسكري ذلك، كانتقال المبادأة الاستراتيجية إلى يد خصومها العرب قبل أو أثناء الأعمال القتالية.

كانت إسرائيل في بداية عام 1967 قد انتهت من استعداداتها العسكرية، وباتت تنتظر الفرصة لتقوم بضربتها. وفي يوم الخامس من حزيران/ يونيو 1967، هاجمت إسرائيل كلاً من مصر وسوريا والأردن، متذرعة بطلب مصر من القوات الدولية الانسحاب من المناطق المرابطة فيها في قطاع غزة وسيناء، والقرار المصري بمنع الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة.

لقد وضعت إسرائيل هدفها الاستراتيجي في الهجوم ضمن إمكانية تعبئة كامل قواتها العسكرية وحشدها لخوض العمليات، والبدء بالضربة الأولى التي حققها سلاح الجو في هذه الحرب، وكان الهدف منها تحقيق السيطرة الجوية. وقد استغرقت الضربة الأولى حوالي ثلاث ساعات، وكانت موجهة ضد القوات الجوية المصرية.

خلال اليوم الأول، حققت إسرائيل السيطرة الجوية فوق مسرح العمليات بعد أن هاجمت 27 مطاراً مصرياً وسورياً وأردنياً، ودمرت معظم الطائرات المصرية والسورية والأردنية المقاتلة، وبهذه الطريقة استطاعت إسرائيل توفير السيطرة الجوية ، وركزت جهودها بعد ذلك لدعم أعمال قواتها البرية. ولقد تمكنت إسرائيل في هذه الحرب من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وكامل شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان.

وفي هذه الحرب استخدمت إسرائيل على الجبهة المصرية تشكيلات مجموعات «الأوغدا»، حيث قامت بالهجوم على تلك الجبهة بثلاث "أوغدات" بهدف السيطرة على شبه جزيرة سيناء والوصول إلى قناة السويس.

نستنتج من هذه الحرب أن إسرائيل قفزت من العمل على مستوى مجموعة الألوية في حرب 1956 إلى العمل على مستوى التشكيلات العملياتية «مجموعات أوغدات»، وهذا التشكيل العملياتي يعادل قوة الفيلق أو الجيش الميداني في الجيوش الأخرى. ويعني ذلك تقدماً في مستوى القيادة الميدانية واللوجستية القادرة على تزويد هذا العدد الكبير من الجنود بما يلزمهم من ذخيرة ومؤونة وإصلاحات فنية. وقد

تحقق ذلك بفضل استخدام إسرائيل في هذه الحرب أحدث الأنظمة اللوجستية المؤلفة من أجهزة إلكترونية وعقول إلكترونية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد زودت إسرائيل بها، بالإضافة إلى جهاز حديث لقيادة الأركان لا يتوافر إلا للقيادات العسكرية في الدول الكبرى.

ب. المرحلة الثانية (1967 - حزيران/ يونيو 1977): استراتيجية «الردع» و«الدفاع».

تبنت إسرائيل في الفترة الممتدة ما بين حربي 1967 و1973 استراتيجية دفاعية تقوم على مبدأ «الردع» و«الدفاع»، على اعتبار أن خطوط وقف إطلاق النار الجديدة تؤمن لها عمقاً استراتيجياً يمكنها من امتصاص الضربة العربية الأولى.

خلال تلك الفترة كان يدور في الأركان العامة الإسرائيلية جدل بين الذين أيدوا إقامة خط التحصينات على امتداد قناة السويس، وبين أصحاب وجهة النظر الأخرى الذين أيدوا إقامة الدفاع المتحرك وتعزيزه بتحصينات أرضية خفيفة، وبقوة اعتراضية على ضفة القناة نفسها، في إطار مبدأ «الدفاع المرن». وقد تبنت القيادة الإسرائيلية وجهة النظر الأولى، على أساس أن النظام الدفاعي المتحرك لا يستطيع أن يضمن الحيلولة دون نجاح القوات المسلحة المصرية في الحصول على موطئ قدم في الضفة الشرقية للقناة.

وقد أكد آلون على أن الأمر الوحيد الذي تتبناه إسرائيل بعد حرب حزيران/ يونيو 1967 إلى جانب «الحدود الآمنة» هو "وضعية دفاعية تمكن الجيش الصغير من صد جيوش عربية غازية إلى حين استدعاء الاحتياط،

مما يتيح الوقت للقيام بحرب وقائية. ولأسباب سياسية يجب على إسرائيل تجنب الضربات الوقائية، حتى في وجود دلائل على هجوم عربي ضخم"[45].

- **حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973**: في المرحلة السابقة لبدء حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، اهتمت إسرائيل اهتماماً خاصاً في تحضيراتها لحرب جديدة بتأمين السيطرة الجوية، وتأهيل وحداتها المدرعة والميكانيكية للعمل بالتعاون مع سلاح الجو، لتوجيه وتنفيذ ضربة سريعة ومفاجئة ضد جيرانها العرب، عندما يقرر هؤلاء شن حرب ضدها. ولقد ركزت إسرائيل جهودها في جبهات القتال على حدها الأمامي وفي عمقها التكتيكي في سيناء ومرتفعات الجولان، وقامت ببناء التحصينات وتحويلها إلى دفاع محصن بالأبراج، يصعب اختراقها ويمنع عنها الخطر من هجوم جارتين متمكنتين هما مصر وسوريا.

تلك كانت أسس الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية واتجاهاتها في هذه المرحلة لتحضير قواتها المسلحة للحرب، بإيحاء مركز بأن الحرب لن تحدث، وإن حدثت فستنفذ بأسلوب «الحرب الصاعقة» وسوف تستغرق وقتاً قصيراً. إن إحدى السمات الأساسية لحرب 1973 كان السحق الشديد للقوات المتحاربة. وقد أصبح من المألوف ملاحظة مرحلتين نفذتهما القوات الإسرائيلية في هذه الحرب: مرحلة الصد، ومرحلة الهجوم المضاد.

"لقد تحقق الهدف الأول للقوات الإسرائيلية في هذه الحرب، بيد أنه لم تتحقق خلال مرحلة الهجوم جميع الأهداف العسكرية

الإسرائيلية كاملة. فكان هدف الهجوم على الجبهة السورية هو الوصول إلى مسافة تهدد دمشق، وهذا الهدف لم يتحقق. وعلى الجبهة المصرية تحقق أحد الأهداف المهمة، وهو محاصرة الجيش الثالث المصري، إلا أن الجيش الإسرائيلي لم يوفق في تحقيق جميع أهدافه في الجبهة المصرية، وكانت نجاحاته جزئية فقط"[46].

تسببت المعارك التي دارت خلال الأيام الأولى من الحرب في سحق كبير لأنظمة الأسلحة والذخيرة، عندها لجأت إسرائيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية طالبة منها تزويدها بسرعة بالوسائل الحيوية لمواصلة القتال، وقد هبّت الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل بتزويدها بمعدات متطورة، وبذلك حالت دون ما كان يعتبر في ذلك الوقت هزيمة إسرائيلية محتملة.

لقد ساعد انعدام الانتصار الحاسم في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 الولايات المتحدة الأمريكية على جلب الفريقين العربي والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات التي أسفرت عن اتفاقات فصل القوات. ووضعت هذه الاتفاقات بعد ذلك الأساس للاتفاق المرحلي في سيناء، الذي يمكن اعتباره خطوة حاسمة، أدت في نهاية الأمر إلى عملية توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979.

ج. المرحلة الثالثة (حزيران 1977 - حتى الآن): الانتقال تدريجياً من الاستراتيجية الدفاعية إلى الحرب الاستباقية.

- **استراتيجية «الردع» و«الدفاع»:** استمرت إسرائيل خلال الفترة الممتدة ما بين حزيران/ يونيو 1974 وحزيران/ يونيو 1977 في الاعتقاد بأنها ما زالت قادرة على امتصاص الضربة العربية الأولى؛ إذ لم تكن إسرائيل قادرة في ذلك الوقت على القيام بضربات استباقية. وقد جاء التأكيد على الاستراتيجية الدفاعية مع احتمال قيامها بالمبادرة إلى عمليات هجومية في حالة الضرورة.

ومن أجل منع تكرار ما حدث في الأيام الأولى من حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، أخذت إسرائيل بالعمل على إجراء ترتيبات أمنية في مناطق منزوعة السلاح تحققت نتيجة الحرب، وبالاعتماد على وسائل إنذار مبكر. وقامت إسرائيل بتوسيع حجم قواتها المسلحة، وبإعادة تبني الدفاع الإقليمي الذي يستند إلى إنشاء مستوطنات محصنة على طول وعمق خطوط وقف إطلاق النار مع العرب، واعتبار كل مستوطنة موقعاً دفاعياً أمامياً، وشيدت نظام المستوطنات في الأراضي المحتلة على الطرق المحتملة للهجوم العربي.

ويمكن القول إن سياسة بناء المستوطنات قد حققت لإسرائيل العمق الاستراتيجي الذي يتيح لها الوقت الكافي لدعوة الاحتياط، وجعل إسرائيل قادرة على مواجهة العرب؛ أولاً فوق الأراضي المحتلة عام 1967؛ وثانياً نقلها إلى عمق الأراضي العربية، وتحقيق حماية المناطق الحيوية المحتلة التي تشمل حيفا وتل أبيب والقدس.

في نهاية هذه المرحلة، كانت القوة العسكرية الإسرائيلية جيدة من الناحيتين الكمية والنوعية، واعتبر المحللون العسكريون الإسرائيليون أن إسرائيل تخطت النواقص والعيوب التي أظهرتها حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وأن الجيش الإسرائيلي تحول إلى آلة حرب من الدرجة الأولى.

- **استراتيجية الحرب الاستباقية:** في منتصف حزيران/ يونيو 1977، خرج حزب العمل الإسرائيلي من الحكم، وتسلم حزب الليكود المتطرف السلطة، حيث قامت القيادة الإسرائيلية الجديدة تدريجياً بإدخال تغيرات في عقيدتها العسكرية، من خلال تبنيها لاستراتيجية الحرب الاستباقية وذريعة الحرب التي كانت غائبة منذ حرب حزيران/ يونيو 1967 وفي السنوات العشر التي تلتها. وكان لإسرائيل عدة أسباب وراء هذا التحول؛ أهمها: ارتفاع المستوى العسكري العربي كمياً ونوعياً، إضافة إلى حصول أطراف عربية على صواريخ بالستية أرض-أرض، يمكن أن تنال كامل العمق الاستراتيجي الإسرائيلي. . . كل ذلك قد جعلها أقل ثقة بقدراتها على امتصاص الضربة العربية الأولى، ثم القيام بهجوم مضاد كما حدث في حرب 1973.

وقد اهتم آرئيل شارون عقب توليه منصب وزير الحرب في حكومة الليكود الأولى، بإعادة الاعتبار لذريعة الحرب، كحجر أساس في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، ولقد استخدمت ثانية عبارة «الخطوط الحمراء» عام 1982. وكان يعني بالتحديد أن الأمور التالية تستدعي رداً إسرائيلياً:

1. أي خرق للفقرات التي تعالج المناطق المنزوعة السلاح في سيناء من معاهدة السلام مع مصر للعام 1979، أو في الجولان في اتفاقية فصل القوات للعام 1974.

2. حدوث تقدم كثيف للقوات العراقية إلى جنوب سوريا أو الأردن، أو للقوات السورية إلى الأردن.

3. نشر صواريخ مضادة للطائرات على طول نهر الأردن.

4. تحرك القوات السورية جنوبي الخط الذي تمركزت فيه في لبنان (جنوب لبنان).

5. وجود سلاح نووي لدى دولة عربية معادية، أو قدرتها على إنتاج أسلحة نووية[47].

تتطلب دراسة تطبيق التغيرات في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي التي ذكرناها، وخاصة في مرحلة «حكم الليكود»، النظر في الغزو الإسرائيلي للبنان؛ فمن المعروف أن إسرائيل أرادت تحقيق عدة أهداف معلنة لهذه الحرب، كانت تتزايد مع استمرار المعارك، إلا أننا نستطيع القول إن تبني عقيدة الحرب الاستباقية وذريعة الحرب واستخدامها كمحرك لردود الفعل العسكرية الإسرائيلية بدت واضحة في الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، "وقد طبقتها إسرائيل في الرد على خطر استراتيجي غير عسكري يهدد وجودها، ولكن ليس من لبنان، وإنما من تصاعد المشكلة الفلسطينية على شكل شعب فلسطيني يحتاج إلى حل سياسي بالدرجة الأولى، ويشكل خطراً عليها. وإن أي حل لهذه المشكلة سيكون على حساب أراض

تعتقد إسرائيل أنها حررتها، وأنها لن تسمح بإعادة تقسيمها، ولن تسمح بإنشاء كيان فلسطيني مستقل على أي جزء من الأراضي المحتلة "[48].

وقد أكد الجنرال الإسرائيلي تال على صحة مبدأ «الحرب الاستباقية» بالنسبة إلى إسرائيل بقوله: "إذا اضطررنا لخوض حرب دفاعية في المرحلة الأولى، فثمة خطر بزعزعة التوازن؛ وعند ذلك سيكون من الصعب العودة إلى التوازن والانتقال إلى وضع الهجوم، ولذلك فإن الضربة الاستباقية ليست كالحرب الوقائية، هي شرعية من الناحية الأخلاقية. وهذا مبدأ مهم في العقيدة الأمنية الإسرائيلية "[49].

والفارق بين الحرب الوقائية (Preventive War) والحرب الاستباقية (Preemptive War) هو أن الحرب الاستباقية تفترض أن هناك تحركاً فعلياً عدائياً، ولا تشمل الحرب الوقائية التحرك الفعلي، بل النوايا.

تقوم حجة المنادين بمفهوم «الهجوم الاستباقي» على أنه لا يجوز لإسرائيل أن تنتظر حتى يهاجمها العدو، ويجب ألا يسمح له الهجوم الاستباقي بالوصول إلى وضع يستطيع فيه الهجوم واختراق خطوط الدفاع الإسرائيلي.

3. استراتيجية الردع الإسرائيلية

أ. الردع التقليدي: إن أهم هدف في استراتيجية الردع الإسرائيلية، هو منع المبادرة إلى الحرب من جانب دولة عربية واحدة أو ائتلاف من الدول. لقد أدركت الزعامة الإسرائيلية "أن الأداة العسكرية في حد ذاتها لا يمكن أن تؤدي بالدول العربية إلى أن تقبل إسرائيل سياسياً، لذلك كانت

الاستراتيجية البديلة محاولة منع الحرب من البداية عن طريق اتباع استراتيجية ردعية تقوم على وسائل تقليدية»[50].

كانت القوة الرادعة تشكل أحد المبادئ المهمة في العقيدة العسكرية الإسرائيلية قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، ولكن مجرد نشوب الحرب بمبادرة عربية، أفقد الجيش الإسرائيلي مظهره الرادع؛ ولذلك تعرض مبدأ «الردع» بعد انتهاء الحرب إلى انتقادات شديدة في الأوساط الإسرائيلية.

ولكن تجربة حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 والانتقادات التي وجهت بعد الحرب إلى الاعتماد على القوة الرادعة لم تلغ هذا المبدأ في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، بل عاد ليتخذ مكاناً رئيسياً فيها؛ فقد سُئل الجنرال مردخاي جور عما إذا كان الجيش الإسرائيلي قد استعاد قوته الرادعة، أو قدرته على الردع، فأجاب: «إذا حللنا الفترة منذ حرب يوم الغفران وحتى اليوم، بالإمكان الجزم بأننا استعدنا قوة الردع هذه، ولا أريد المبالغة فيها، ولا الاعتماد عليها أكثر من اللازم»[51].

وفي ضوء توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979، تعزز أثر الردع الإسرائيلي ضد الدول العربية الأخرى، وخصوصاً سوريا؛ إذ أصبح من الصعب على سوريا أن تبدأ بأعمال حربية ضد إسرائيل، إذا لم تكن واثقة من انضمام دول عربية أخرى إلى دائرة الحرب.

وأثناء حرب الخليج الثانية، كان من الواضح للجميع أن مضامين نظرية الردع الإسرائيلية لم تكن لتردع العراق عن مهاجمة إسرائيل بصواريخ (أرض-أرض) ذوات رؤوس تقليدية؛ وذلك «لأن طبيعة القيود

المحدودة لنظرية الردع الإسرائيلية لا تحمل رداً ناجعاً إلا للتهديدات الخاصة بمهاجمتها من قبل قوات تقليدية كبيرة من قبل الدول العربية المجاورة، ولأن تهديدات نظرية الردع الإسرائيلية فيما لو طبقت في حرب الخليج الثانية لما تجاوزت تدمير المنصات الصاروخية العراقية، وهو الأمر الذي لم يكن ليردع صدام حسين عن استخدام صواريخه "[52].

تتحدث المناقشات الجارية الآن في إسرائيل عن تغير في ميزان القوى العسكري في المنطقة لغير صالح إسرائيل؛ بسبب دخول الصواريخ البالستية (أرض-أرض) إلى المنطقة، الأمر الذي يمكن الدول العربية القريبة والبعيدة من مهاجمة المؤخرة الإسرائيلية، وعرقلة استعداد الجيش الإسرائيلي للحرب؛ فهذه الصواريخ تعوض العرب عن التفوق الجوي الإسرائيلي، وتكسبهم التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل.

لقد أثبتت تجربة حرب الخليج الثانية، أنه لا يمكن لدولة نووية كإسرائيل أن تلقي قنبلة ذرية رداً على إطلاق صاروخ تقليدي، وقد أدت الضربة الصاروخية العراقية لإسرائيل دون الرد عليها، إلى إضعاف صورة إسرائيل كقوة رادعة، وكانت قوة الردع الإسرائيلية التقليدية تعتمد في الماضي على سلاح الجو. ويعتقد الإسرائيليون الآن أنه لا يجوز الاعتماد عليه فقط، وأن عليهم أن يوجدوا وسائط ردع تقليدية أخرى.

وعلى هذا الأساس يقترح الجنرال تال "بناء ذراع استراتيجية جديدة في إسرائيل تعتمد على الصواريخ (أرض-أرض)، وليس فقط على الطائرات، كثقل مواز لتزود العرب بمختلف أنواع صواريخ سكود "[53].

وحسب رأي الخبراء الإسرائيليين، فإنه يوجد بديلان أساسيان:

- **الصاروخ البالستي (أرض-أرض):** وهو صاروخ تقليدي وبسيط ورخيص. ففي مقابل رشقة من صواريخ «سكود» من العراق أو إيران، يمكن إطلاق رشقة معاكسة دون التصعيد العسكري إلى المستوى فوق التقليدي.
- **الصاروخ الجوال:** فقد أعطت حرب الخليج أهمية لصاروخ «توماهوك» الأمريكي الذي يصل إلى هدفه على ارتفاع منخفض من مسافة مئات الكيلومترات، والقادر على ضرب أهداف صغيرة (نقطية)[54].

ويقترح تال "بأنه يمكن تطوير رد على الصواريخ (أرض-أرض) التي تقوم بمهاجمة المؤخرة الإسرائيلية، إذا استغلت إسرائيل المجال البحري. . . فعلى هذا الأساس يجب تغيير مهام سلاح البحرية وأهدافه، ليس كذراع مساعدة، وإنما كذراع ردع استراتيجية بواسطة الغواصات الجديدة من نوع «دلفين» التي اشترتها إسرائيل حديثاً من ألمانيا؛ إذ تستطيع هذه الغواصات العمل بعيداً عن الموانئ، ويصعب اكتشافها وتدميرها، وتملك القدرة على توجيه ضربة ضد أي مهاجم ولو تعرضت أرض إسرائيل لهجوم قوي بالصواريخ". ويقترح تال "الاعتماد في إسرائيل مستقبلاً على مثلث استراتيجي تقليدي؛ أي ذراع جوية قوية، وعلى قوة صواريخ (أرض-أرض) بالستية، وسلاح بحرية قوي، بحيث يكون بإمكانها جميعاً القيام بالردع وضرب الأهداف العربية المعادية القريبة والبعيدة"[55].

هكذا ومنذ حرب الخليج الثانية عندما فشلت محاولة الردع الإسرائيلي مقابل العراق الذي قام بإطلاق صواريخ بالستية تحمل رؤوساً حربية تقليدية على المؤخرة الإسرائيلية، يتطور مفهوم استراتيجي إسرائيلي جديد، جوهره أن أية حرب مستقبلية محتملة مع العرب قد تبدأ برشقات صواريخ بالستية عربية تصب على حيفا وتل أبيب. ورداً على ذلك وفي المحاضرة التي ألقاها إسحاق رابين قال: "إن أية محاولة لإطلاق صواريخ بالستية سورية باتجاه تل أبيب ستؤدي إلى رد مضاعف مئة مرة على دمشق ومدن سورية أخرى. . . إن الطريقة الوحيدة للردع هي إمكانية استخدام الصواريخ البالستية"[56].

ومن أجل حصول سوريا على قدرة ردع استراتيجي، يؤكد الكاتب الإسرائيلي رؤوبين فدهشتور في مقالة له تحت عنوان «ميزان الرعب الجديد» "بأن سوريا قد تزودت بشكل كثيف بأسلحة الدمار الشامل، والتي من المقرر لها أن توازن التفوق الجوي الإسرائيلي، ويوجد لديها أكثر من 300 صاروخ بالستي، ومن بينها صواريخ سكود (C) التي يبلغ مداها 500 كيلو متر". ويضيف قائلاً: "إن تزويد الصواريخ السورية برؤوس كيماوية تتيح للسوريين رسم صيغة استراتيجية جديدة، حيث تتيح الصواريخ التي يملكها السوريون تغطية كل مساحة إسرائيل، في الوقت الذي لا يستطيع الجيش الإسرائيلي في الوقت الراهن اعتراض هذه الصواريخ. . . وبالإضافة إلى الطابع الردعي والدفاعي لأسلحة الدمار الشامل السورية، يوجد في هذه الأسلحة احتمال هجومي". ويختم الكاتب المذكور مقاله بالاستنتاج التالي: "وهكذا نجح السوريون على الرغم من التدني في وضعهم النسبي في مجال الأسلحة التقليدية، في

خلق توازن ردع مقابل إسرائيل . . . ولهذا السبب فإن أسلحة الدمار الشامل السورية تشكل المفتاح لبلورة «ميزان رعب جديد» بين سوريا وإسرائيل "[57].

ويعتقد الإسرائيليون بأن هناك نقطتين تختلف فيهما إسرائيل عن دول منطقة الشرق الأوسط؛ "أولاهما، أن لديها سلاحاً جوياً قادراً على تنفيذ كل المهام التي تكلف بها الصواريخ البالستية. والنقطة الثانية هي أن الصواريخ البالستية مسلحة برؤوس نووية"[58].

ومن الجدير بالذكر أن الإسرائيليين يعتقدون "بأن مقدرة الردع الإسرائيلي هي التي حالت دون قيام العراق بإطلاق الصواريخ الكيماوية على الجماهير الإسرائيلية، وذلك خشية أن يرد الإسرائيليون بكامل قوتهم على مثل هذه الخطوة" بأسلحة نووية[59].

ولمواجهة تهديد الصواريخ البالستية العربية، يعمل الجيش الأمريكي بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي على رفع قدرة إسرائيل في مجال تلقي الإنذار الاستراتيجي المبكر المسبق على الصواريخ؛ من خلال إقامة سور صاروخي مضاد للصواريخ، للدفاع عن سماء إسرائيل من أي تهديد من قبل دولة معادية لإسرائيل في المنطقة، وذلك من خلال دمج نظام الدفاع الإسرائيلي بالقدرة الأمريكية المقابلة.

"وتستمر إسرائيل في دفع مشروع الصواريخ من نوع «حيتس» المنفذ لديها والمعد لمسرح الدفاع الصاروخي. وبرغم المشكلات الأولية، فإن الإطلاقات التجريبية بدأت تظهر نجاحاً ما، وبالتالي فإن القوات

الإسرائيلية تأمل أن تصبح هذه المنظومة جاهزة عملياتياً في نهاية التسعينيات»[60].

«ولمواجهة صواريخ الكاتيوشا تقوم إسرائيل والولايات المتحدة بتطوير مدفع ليزري تستخدم فيه أشعة الليزر ضد هذا النوع من الصواريخ؛ ويحتوي النظام على وحدة مراقبة نارية لكشف الصاروخ المعادي وهو طائر بالفضاء، وتقوم وحدة أخرى هي أشبه بمدفع ليزر بإطلاق أشعة مدمرة باتجاه الصاروخ وتفجيره بالجو».

«وتشارك إسرائيل في مشروع آخر لتطوير سلاح ضد الصواريخ البالستية (صواريخ «سكود»). ويستند هذا السلاح إلى استخدام طائرات صغيرة من دون طيار تستطيع تشخيص إطلاق الصاروخ، وبعد التشخيص تطلق الطائرة الصغيرة من دون طيار نحو الصاروخ المرتفع باتجاه الفضاء، صاروخ جو-جو ينقض على الحرارة التي تنبعث من محرك (صاروخ «سكود») وتفجره. وتسبب الطائرة التي تعترض الصاروخ قرب موعد إطلاقه في تشتيت المواد التي يحملها الصاروخ - كيماوية، بيولوجية - وانتشارها في منطقة الدولة المهاجمة، وتحولها إلى ضربة ضد جنودها وسكانها»[61].

ويرى الإسرائيليون أن من الأهمية بمكان تطوير رد إسرائيلي مناسب ضد صواريخ (أرض-أرض)، حيث «إن أهم نقطة في هذا الرد تتمثل في الإنذار عن طريق الصواريخ، وقد أثبتت عملية التحذير المسبقة بدقائق معدودة من إطلاق الصاروخ جدواها إبان الحرب الخليجية على إسرائيل، سواء أكان ذلك على صعيد إعداد المنظومات الدفاعية الإيجابي المتمثل في إعداد

المنظومات الدفاعية ضد الصواريخ، أم على صعيد الدفاع السلبي المتمثل في لجوء الإسرائيليين إلى الاختباء بالملاجئ. وبادئ ذي بدء تمتعت إسرائيل بقدرة إنذار مداها الزمني دقيقة ونصف الدقيقة حول إطلاق الصواريخ، بيد أن هذه المدة ازدادت فيما بعد إلى خمس دقائق بواسطة الأقمار الصناعية الأمريكية"[62].

ب. **الردع النووي الإسرائيلي:** لم يعد ثمة ريب في أن إسرائيل تملك سلاحاً نووياً، فقد قدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن "أن لدى إسرائيل مئة رأس نووي"[63].

وثمة دلائل تشير إلى أن القيادة الإسرائيلية العليا قد بلورت مذهباً عملياتياً لاستخدام الأسلحة النووية. والسيناريوهات التي تتحدث عن حالات استخدام إسرائيل للسلاح النووي متنوعة، ومثبتة في الأدبيات العسكرية الإسرائيلية المنشورة.

أوضح الكاتب الإسرائيلي ميئير عيفرون الاستعمالات الرئيسية لاستراتيجية إسرائيل الغامضة «استراتيجية الردع من خلال الشك» قائلاً: "إن الاستعمال الأول، يتعلق بردع الدول العربية عن استحداث أسلحة نووية خاصة بها. أما الاستعمال الثاني، فمخصص لأن يمنح إسرائيل خياراً لكي تصبح دولة نووية حينما يتغير ميزان القوى العسكري القليدي تغيراً حاسماً ضدها. والاستعمال الثالث، هو تمكين إسرائيل من أن تصبح دولة نووية في حالة تحول دولة عربية إلى قوة نووية. والاستعمال الرابع، ردع هجوم عربي بأسلحة تقليدية. ويتعلق الاستخدام الخامس بالبعد السياسي للعلاقات العربية ـ الإسرائيلية، ووفقاً لهذا الأساس فإن التطوير

النووي الإسرائيلي يؤدي بالدول العربية إلى الاستنتاج بأنه لا يوجد أي احتمال للانتصار على إسرائيل، وستحاول الدول العربية البحث عن طريق لتسوية سياسية مع إسرائيل. والاستعمال السادس المنسوب إلى القدرة النووية الإسرائيلية غير المعلنة هو استعمال «الملاذ الأخير»، إذا دمَّرت الجيوش العربية قسماً كبيراً من القوة العسكرية الإسرائيلية، ويضع فيها علامة السؤال عن بقاء «الدولة» ذاتها"[64].

ويؤكد الإسرائيليون على أن "الاستراتيجية النووية الإسرائيلية ليست من مهام العسكريين، وإنما هي من شأن السلطة السياسية العليا، وعلى رأسها رئيس الوزراء، وأن العقيدة العسكرية الإسرائيلية لا تشمل العامل النووي، وإنما ترتكز كلها على استخدام قوات تقليدية فحسب، ولكن هناك خياراً نووياً"[65].

لقد عبَّر موشيه دايان عن هذه الرؤية حين قال «يجب على إسرائيل أن توفّر لنفسها خياراً عسكرياً نووياً لمواجهة تطورات الصراع مستقبلاً، واحتمالات اختلال ميزان القوى التقليدية بين إسرائيل والعرب"[66].

وتقدر بعض المصادر بأن الترسانة النووية الإسرائيلية تتضمن أنواعاً شتى من الأسلحة النووية، كقذائف المدفعية والألغام والقنابل التي تحملها الصواريخ، وتلك التي تحملها الطائرات، إلى جانب القنابل النيوترونية (وهي قنابل ذرية تكتيكية تقتل بالإشعاع)، والقنابل الهيدروجينية ذات القوة التدميرية الهائلة[67].

ويعتقد ميئير عيفرون بأنه من المفروض أن تكون الأسلحة النووية التكتيكية الإسرائيلية مدماكاً آخر للردع النووي؛ لأنها تشكل «جسراً» بين

استعمالات القوات التقليدية واستعمال القوة النووية، ونتائج استخدام هذه الأسلحة محدودة أكثر من نتائج استخدام الأسلحة الاستراتيجية[68].

وفي الواقع، فإن القرار الإسرائيلي باستعمال الأسلحة الذرية التكتيكية قد ترافقه فوراً قرارات باستعمال القدرة النووية الاستراتيجية. وفي ظروف وجود أسلحة نووية تكتيكية ينشأ حافز قوي لدى إسرائيل لاستعمال هذا السلاح ضد حشود المدرعات العربية الكثيفة (من 3000 إلى 4000) دبابة على مقربة من حدود إسرائيل، وعلى عدة محاور موجهة نحو الأهداف الإسرائيلية. إن قنبلة نووية تكتيكية عيار 5ـ10 كيلوطن من شأنها أن تدمر تقريباً لواء مدرعات متمركزاً في أماكن التحشد.

ويعتقد عيفرون بأن أثر الردع النووي الإسرائيلي هذا سيكون متفاوتاً فيما يتعلق بتهديدات مختلفة؛ فهو سيكون أشد ضد حرب عربية شاملة هدفها تدمير إسرائيل، وأقل شدة ضد حرب محدودة من أنواع مختلفة (حرب 1973)، ولا تكون له أهمية تقريباً إزاء أنواع مختلفة من نشاط حركة المقاومة الفلسطينية[69].

أما الكاتب الإسرائيلي دوف رافيف فيعتقد أنه في حال غياب القدرة على المواجهة في ساحة المعركة التقليدية فستتجه الدول العربية إلى بديل منطقي وحيد، نحو امتلاك سلاح غير تقليدي (كيماوي، بيولوجي) تحمله صواريخ بالستية بعيدة المدى. وإن الصاروخ البالستي الذي يحمل القنبلة النووية يشكل تهديداً لدولة إسرائيل، وهذا التهديد مصيري. وقد تم البحث بهذا التهديد في كتب رئيس وزراء إسرائيل السابق شمعون بيريز، ورئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو، وموشيه أرينز (وزير الدفاع الإسرائيلي

السابق)، وأكد ثلاثتهم: بأن التهديد النووي لإسرائيل سيصبح حقيقياً اعتباراً من عام 2000 (وذلك من دول عربية وإسلامية)، وأن اجتماع القنبلة النووية والصواريخ البالستية البعيدة المدى، يضع دولة إسرائيل أمام تحد استراتيجي مصيري لم نعرف له مثيلاً. لكن لم يتطرق أي شخص من هؤلاء الثلاثة للحل الذي تستطيع إسرائيل أن تستخدمه في مواجهة هذا التهديد المصيري.

ويقترح الكاتب رافيف بأن الرد الإسرائيلي يجب أن يكون الردع من خلال «الضربة الثانية المضادة»، وتجب المحافظة على «ميزان الرعب النووي» من خلال معرفة كل طرف بأن الهجوم من جانبه سيجلب عليه الدمار من خلال الضربة الثانية المضادة... كما يجب أن تكون مدة الإنذار الاستراتيجي كافية؛ إذ لا تزيد فترة هذا الإنذار في إسرائيل على خمس دقائق، ولا مناص من تأمين الدفاع الفعال الذي يعني اعتراض القنبلة النووية وتدميرها أثناء طيرانها... وبهذه الحالة سيشكل نظام الصاروخ «حيتس» الضمان لنظام دفاعي استراتيجي ضد هجوم نووي عربي يسبب دمار إسرائيل[70].

ويؤكد بنيامين نتنياهو في كتابه **«مكان تحت الشمس»** بأن قدرة إسرائيل على الردع تعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية؛ هي: "قوتها العسكرية، والمدة الزمنية للإنذار المبكر المتوافرة لديها لتمكينها من تعبئة قوات الاحتياط لديها، والحد الأدنى من المساحة المطلوبة للجيش الإسرائيلي كي يستطيع الانتشار لمواجهة أي خطر محتمل"[71].

وفي الوقت الراهن تؤكد الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على توازن العمل بالأسلحة التقليدية والاستراتيجية (غير التقليدية). وتجنب

أي اعتماد مفرط على سلاح أو نظام أسلحة واحد، أو استراتيجية عسكرية ثابتة، حيث لا يمكن لأحد أن يتنبأ وأن يضع سياسات للمستقبل، إلا إذا كان له حس حيوي بفن الممكن، أي مطابقة الغايات مع الإمكانيات المتوافرة.

4. أثر عملية السلام على الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

يرى الاستراتيجيون الإسرائيليون أنه في عقد التسعينيات وما بعده، سوف يكون مفهوم «الأمن الإسرائيلي» أمام تحديين استراتيجيين هما: فقدان السيطرة العسكرية على الضفة الغربية والجولان (إذا حدثت انسحابات إسرائيلية) وتصور نشوء تهديدات على أمن إسرائيل من دول بعيدة كالعراق وإيران وليبيا. وتسعى الأخيرة إلى الحصول على أسلحة نووية وصواريخ (أرض ـ أرض) بعيدة المدى.

من هذا المنطلق نشأ جدل بين الخبراء الإسرائيليين حول الرد الاستراتيجي المناسب على تحديات المستقبل، هل هو بتعزيز المفهوم الهجومي أم بالاعتماد على الردع النووي؟

يحدد مؤيدو النظرة الهجومية أن فقدان العمق الاستراتيجي الذي تقدمه كل من الضفة والجولان سيقلل من هامش الأمن الإسرائيلي، مما يلزم الجيش الإسرائيلي بتبني مفهوم الهجوم المسبق بنقل الحرب إلى أرض «العدو»، مع تحديد جملة من أسباب الحرب (اجتياز الخطوط الحمراء) التي ستؤدي إلى رد عسكري إسرائيلي. أما دعاة الردع غير التقليدي فيقولون: "إنه بفضل القوة النووية، يمكن ردع الدول العربية القريبة والبعيدة على حد سواء. . . والرد على من يهدد الوجود الإسرائيلي سيكون مؤلماً جداً"[72].

وهناك إجماع واتفاق في القيادة الإسرائيلية العليا على أن الاتجاه الذي اختاره الجيش الإسرائيلي لبناء قواته في منتصف الثمانينيات؛ ولتطوير جيش غني بالتقنيات والأسلحة المتطورة، سيكون مناسباً وملائماً - خاصة أيام السلم - بناء «جيش صغير ودقيق» يستطيع الحفاظ على الأمن، وأن يوجه قوة نيران كبيرة إلى مسافات بعيدة. وستواصل إسرائيل الاعتماد على القوات الضاربة المتحركة (القوات الميكانيكية المدرعة) التي ستكون الدبابة أساساً فيها لنقل الحرب إلى أرض العدو وحسمها هناك. وستكون الاستخبارات هي الذراع التي ستزداد قوة أكثر من غيرها بجميع أشكالها وصورها لمراقبة ما يجري وراء الحدود في السنوات القادمة[73].

يتمثل التحدي الذي يواجه التخطيط الإسرائيلي في الوقت الراهن (حسب رأي أنتوني كوردزمان) بأنه "أولاً: لا يمكن لإسرائيل أن تتحمل حرب استنزاف طويلة أو حرباً تكبدها خسائر بشرية عالية. ثانياً: يجب أن تحافظ إسرائيل على درجة من التفوق النوعي على معظم التهديدات المحتملة، وذلك لردع «العدوان»، وتأكيد أن حرباً تنشأ يجب أن تكسبها بسرعة وبحسم. ثالثاً: لا يمكن للأمن الإسرائيلي أن يعتمد أساساً على مواقف الدول الأخرى، ولا يمكن السماح بتهديد محتمل بأن يعمل في بيئة يمكن فيها تدمير إسرائيل أو بقاؤها. وهي عقيدة دفعت إسرائيل إلى تطوير قوة نووية وصواريخ بعيدة المدى لحمل الرؤوس النووية إلى الأهداف المقصودة. رابعاً: يجب أن تكون إسرائيل قادرة على تحقيق نتائج حاسمة في أي صراع رئيسي، قبل أن تتمكن القوى الخارجية من التدخل. خامساً: يجب أن تخطط إسرائيل وتعمل على هزيمة التهديد الأكثر احتمالاً، وألا تهمل خطورة قوات عربية موحدة"[74].

وثمة من يجزم الآن في إسرائيل أن عدم التوصل إلى سلام مع العرب سينتج عنه تفاقم الصراع العربي - الإسرائيلي، ويؤدي مع الوقت إلى نشوء تحالف عسكري عربي جديد ضد إسرائيل، وإلى نشوب حرب ستكون الأصعب وقد تتحول إلى حرب غير تقليدية ستكون الأشد إيلاماً على الجبهة وعلى المؤخرة الإسرائيلية، بحيث ستكون بالنسبة إلى إسرائيل حرباً مصيرية ووجودية. ولهذا نرى حرص إسرائيل على الحفاظ على ردع استراتيجي تجاه العرب.

وتقترح الدراسة التي أعدها مركز جافا للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب، والتي صدرت عام 1994، "ضم 11٪ من مساحة الضفة إلى إسرائيل، مع استمرار إسرائيل في استغلال مصادر المياه، ووضع ترتيبات أمنية أبرزها: محطات إنذار مبكر في سلسلة جبال نابلس، وسيطرة إسرائيلية كاملة على أجواء الضفة، وتمركز قوات عسكرية في وادي الأردن وعلى السفوح الشرقية للسلسلة الجبلية، وترتيبات أمنية تكميلية على امتداد نهر الأردن، بحيث تخلو الأرض الفلسطينية من أي تهديد يستهدف إسرائيل، وذلك بتوفير الوسائل التي تمكن الجيش الإسرائيلي من استخدام الأرض الفلسطينية كموقع للإنذار المبكر، وانتشار القوات، وتعزيز القدرة على الردع والانطلاق للهجوم"[75].

ثالثاً : الاستخدام القتالي للقوات الإسرائيلية

يستطيع المرء تمييز التحولات الواضحة في المبادئ الاستراتيجية ـ التكتيكية الإسرائيلية التي حدثت في الفترة التي تلت حرب 1948 وحتى الآن، متمثلة في ردود الفعل تجاه الخبرات الميدانية، وكذلك تجاه تطور تقنية الأسلحة المتوافرة لدى الإسرائيليين والعرب.

1. الاستخدام التكتيكي في الحروب العربية ـ الإسرائيلية السابقة

في الوقت الذي بقيت فيه الأهداف الاستراتيجية ثابتة، فإن الأساليب التكتيكية قد مرت بأربع مراحل: 1. جندي المشاة. 2. العربة المدرعة. 3. الدبابة. 4. الأسلحة المشتركة.

أ. حرب 1948: كان الاستخدام التكتيكي في هذه الحرب مركزاً على استخدام المشاة وحدهم، مع السعي لنقل المعركة إلى أراضي الخصم، وكان هذا التكتيك يعتمد على استخدام الهجمات الليلية والكمائن والتسلل والتكتيك غير التقليدي (هجمات الكوماندوس خلف الخطوط) بدلاً من الدعم الجوي والمدفعي والمدرع، ولم يكن لهذا التكتيك أي دور رئيسي سوى دور الدعم من خلال العدد القليل من تلك الأسلحة التي كانت تمتلكها إسرائيل في ذلك الوقت، وكانت القدرة الحركية الإسرائيلية مقيدة بشكل حاد بطبيعة الأرض ونقص الآليات وطبيعة قتال المشاة.

ب. حرب 1956: كان الإسرائيليون في هذه الحرب يقاتلون في ميدان مختلف عن الميدان الذي قاتلوا فيه في حرب 1948، وهذا الميدان هو أرض صحراء سيناء المكشوفة التي تستطيع الدبابات والآليات التحرك عليها بسرعة، وقد أدت عمليات الدبابات الإسرائيلية الناجحة في ميدان

المعركة، إلى تبني القيادة الإسرائيلية لعقيدة تكتيكية جديدة، تقوم على مبدأ استخدام الدبابات وحدها، وقد ابتدأت هذه العقيدة عام 1956 وانتهت فجأة عام 1973[76].

أقنعت نتائج حرب 1956 القيادة العسكرية الإسرائيلية أن المستقبل يكمن في إعادة تشكيل القوات البرية، على أن تكون القوات المدرعة هي القوات الرئيسية والضاربة. وعلى هذا الأساس تم تحويل معظم وحدات المشاة إلى وحدات مشاة ميكانيكية تستطيع التحرك بسرعة لتحاشي الدبابات، وتم إعداد القوات الجوية لدعم العمليات الجوية، وأهملت المدفعية؛ لأنها لم تكن عالية الحركة، ولأن الدعم الجوي الذي كان يقدمه سلاح الجو سوف يقوم مقام المدفعية، وفي الوقت نفسه يتماشى مع سرعة حركة الدبابات العالية.

ج. حرب حزيران / يونيو 1967: مع اندلاع هذه الحرب وقيام سلاح الجو الإسرائيلي بالضربة الأولى، وانهيار القوات العربية البرية في وجه القوات المدرعة الإسرائيلية الضخمة والسريعة الحركة، ازداد اقتناع المخططين في الجيش الإسرائيلي أكثر من أي وقت مضى بأنهم قد أصابوا في صياغة أشكال الحرب الحديثة وأساليبها؛ ونتيجة لذلك أصبح الجيش الإسرائيلي خلال الفترة 1967 ـ 1973 أكثر اعتماداً على الدبابة مع تخفيف الاعتماد على المشاة والمدفعية. ولكن هذه التطورات أثبتت فشلها بشكل مريع في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

د. حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973: حاول الإسرائيليون في هذه الحرب، تطبيق عقيدة «استخدام الدبابات وحدها» ضد قوات المشاة العربية، مما أدى إلى تدمير مئات الدبابات من قبل هؤلاء المشاة، الذين

أطلقوا صواريخهم المضادة للدبابات (م/ د) عندما قامت هذه الدبابات بالهجوم دون أي دعم من المشاة، ودون استخدام المدفعية البعيدة المدى لضرب مواقع إسناد المشاة العربية المهاجمة. وقد حاول سلاح الجو الإسرائيلي فرض سيطرته فوق ميدان المعركة البرية، لكنه أخفق في تقديم الدعم الأرضي بسبب فاعلية الصواريخ المضادة للطائرات (م/ ط) العربية، وخسر أعداداً كبيرة من الطائرات خلال الأيام الثلاثة الأولى من الحرب. وقد تم تحييد هذه الصواريخ فيما بعد، ولكن ليس بالهجمات الجوية، وإنما بوساطة الدبابات التي استطاعت خرق مواقع المشاة، ودمرت مواقع الصواريخ (م/ ط) العربية على الأرض[77].

أما على جبهة الجولان السورية، فلم تقتصر المعارك على قتال بالمدرعات أو بالمدفعية؛ فقد كان هناك مشاة يحظون بالمزايا نفسها من حيث العدد والمقدرة على القتال المضاد للدبابات. وقد صدت قوات المشاة السورية جميع محاولات الخرق التي قام بها الإسرائيليون، ولم تكن هناك من إمكانية أخرى لدفع المناورة باتجاه دمشق إلا الالتفاف عن طريق بلد مجاور (لبنان بصورة خاصة) أو استخدام الأسلحة النووية ـ التكتيكية، مع ما يحف بالحالتين من مخاطر[78].

كانت الدروس العسكرية المكتسبة من حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، سبباً في إقناع الإسرائيليين بالتحول من عقيدة استخدام الدبابات وحدها، إلى عقيدة تعتمد على أسلحة من مختلف الصنوف؛ فقد أثبتت الدبابات العاملة في أراض مفتوحة أنها لا تستطيع العمل بنجاح، مستقلة عن المشاة والمدفعية التي تحميها من هجمات المشاة؛ حيث ثبت أن الخطر الأعظم على الدبابة، ما زال يكمن في جندي المشاة المسلح بالأسلحة

والقواذف الصاروخية (م/ د) التي استطاعت العمل ضد الدبابات بفاعلية مدهشة، وأوقعت خسائر فادحة بها.

دفعت هذه الدروس وغيرها بالقيادة الإسرائيلية إلى تعديل نظرتها لطبيعة قتال الدبابات تعديلاً مهماً، لكن دون أن تفقد الدبابة موقعها المرموق في العقيدة التكتيكية الإسرائيلية، وظلت دبابة القتال الرئيسية أقوى الأسلحة في الميدان بالتعاون مع مختلف الصنوف الأخرى التي يجب أن تكون قدرتها الحركية متماشية مع سرعة الدبابات، ولهذا تم تحويل قوات المشاة إلى وحدات ميكانيكية؛ وذلك بنقلها ضمن ناقلات الجنود المدرعة لاستخدامها كستار للدروع، ولضرب المشاة المعادية التي تضرب الدبابات. كما تمت إعادة تشكيل سلاح المدفعية وتجهيزه بقطع المدفعية ذاتية الحركة التي تستطيع أن تتماشى في ميدان القتال مع المدرعات والمشاة الميكانيكية، للعمل ضمن مجموعة مختلف صنوف الأسلحة.

أخذت إسرائيل بعين الاعتبار عند صياغة عقيدتها القتالية الجديدة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 أن القوة الجوية لم تعد عامل حسم داخل المعركة مثلما استخدمتها في حرب حزيران/ يونيو 1967، لكنها أمست عاملاً مساعداً مهماً، من غير أن يتوقف عليها حسم المعركة، ولم تعد القوات البرية تستطيع الاعتماد على سلاح الجو في ضربات الدعم السريعة، وبقي هذا السلاح يغطي عملية انتشار التعبئة العامة ويحمي الأجواء الإسرائيلية من ضربات أسلحة الطيران العربية، لكن دوره فوق ميدان القتال قد تغير، وغدت مهماته العملياتية تتركز في الآتي:

- تدمير البنية التحتية للدول العربية (المعادية) وفقاً لأهداف القتال وتخطيطه.

- جمع المعلومات الاستخباراتية الجوية الكاملة والضرورية وإعدادها لتنفيذ المهام الأساسية لسلاح الجو، والحصول على معلومات جوية لمقتضيات المهام الأساسية لأسلحة الجيش الإسرائيلي الأخرى، وللأركان العامة، وللسلطة السياسية[79].

إضافة إلى ذلك تم تطوير القدرة التقنية وخبرات الاستخدام لمختلف صنوف الأسلحة في الجيش الإسرائيلي، كما تم تطوير خطة التعبئة العامة وفق منظور دقيق لتحريك الوحدات العسكرية، والتنسيق بينها وبين وسائطها القتالية داخل ميدان المعركة، ضمن تحديد (زماني - مكاني) دقيق في استخدام الوحدات القتالية، وجعلها خططاً عصرية متماشية مع التطور التقني الاستراتيجي السريع الحاصل في العالم[80].

كما اهتمت القيادة الإسرائيلية بتطوير وتصعيد القدرة التقنية القتالية لوسائل الإنذار الاستراتيجي، وتصعيد قدرة وسائط الدفاع الإقليمي وشروطها الأساسية، (مثل التحصين الأمامي المرتبط بأجهزة الدولة وأسلحة تصدٍّ فعالة ومتقدمة، إضافة إلى تطبيق نظرية الهجوم الاستباقي) بسبب ضآلة العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، ولازدياد القدرات القتالية للجيوش العربية[81].

توسع الجيش الإسرائيلي بشكل كبير منذ 1973 سواء من حيث القوة البشرية أو من حيث التقنية، وتم بناء الجيش الإسرائيلي بحيث يستطيع القتال على ثلاث جبهات في الوقت نفسه، ووضعت كل معداته في

الأماكن اللازمة لها، ضمن إمكانية تعبئة 100٪ لقوته الاحتياطية خلال 72 ساعة. لقد أصبح جيشاً حديثاً، وأسرع وأثقل من حيث الدروع، وأكثر تقنية من الجيش الذي قاتل عام 1973[82].

هكذا قامت القيادة العسكرية الإسرائيلية بعد حرب 1973، باتخاذ جميع الاحتياطات النظرية والعملية من أجل تطوير الصنوف العسكرية في الجيش الإسرائيلي، وتأكيد تكاملها العضوي، وزيادة فاعليتها بشكل مواز للتطورات التقنية الحاصلة في العالم في المجال العسكري، والتي تهدف إلى تصعيد القدرة التقنية الدفاعية والهجومية للجيش الإسرائيلي، هذا بالإضافة إلى الاحتياط النووي الذي يدخل كعامل أساسي للردع، وواجهة تمنع العرب من شن حرب جديدة ضد إسرائيل.

هـ. الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 : لقد أعطت حرب لبنان عام 1982 الجيش الإسرائيلي فرصته الأولى، لاختبار آلته الحربية الجديدة في ميدان قتال مختلف عن الميدان الذي قاتل فيه في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973؛ فقد وجد هذا الجيش أنه يواجه ظروف معركة تختلف أساساً عن تلك الظروف التي استعد لها.

إن الشروط الخاصة لمسرح القتال اللبناني أجبرت الجيش الإسرائيلي على تطوير حلول تكتيكية لمشكلات لم يتوقعها إطلاقاً، أو على الأقل لم يستعد بما فيه الكفاية لمواجهتها.

لقد ساهمت طبيعة الأرض الجبلية في الحد من إمكانية استخدام الإسرائيليين لدباباتهم بشكل حاسم في ضربات رئيسية كالتي اعتادوا أن يقوموا بها؛ إذ كان على الدبابات الإسرائيلية أن تقاتل متفرقة، وغالباً ما

وقعت ضحية كمائن (م/ د)، حيث خاض سلاح المدرعات الإسرائيلي أكثر معاركه ضد وحدات الكوماندوس المسلحة بقواذف (RBG-7)، والمسلحة أيضاً بالصواريخ (م/ د) من أنواع أخرى، وضد الحوامات المسلحة بصواريخ (م/ د)، أكثر مما قاتل ضد الدبابات.

لم يكن لدى الجيش الإسرائيلي تقريباً خبرة في نوع القتال الذي كان عليه أن يخوضه في لبنان، وهو القتال في المناطق المأهولة والمبنية وحرب الجبال، بكل ما يعتريها من صعوبات. والعامل الآخر الذي أثر في تطور التكتيك الإسرائيلي هو تشكيل القوات الإسرائيلية على أساس القوات المدرعة الثقيلة تدعمها المشاة المحمولة على ناقلات الجنود. وتكون الدروع والمشاة المحمولة معرضة للمخاطر في الأراضي التي لا تستطيع التحرك فيها بسرعة أو الانتشار بعيداً عن الطرق المتوافرة. ويبدو واضحاً أن الجيش الإسرائيلي لم يكن قادراً على إعادة تشكيل قواته بأية طريقة للتعامل مع الأراضي الجبلية في المنطقة الشرقية، حيث حدثت معظم المعارك. والعامل الثالث الذي أثر في التكتيك في لبنان هو اختلاف الأرض؛ ففي الواقع كانت هناك حربان: حرب في المنطقة الغربية من لبنان، التي تميزت أرضها بالطرق الضيقة التي تحيط بها مزارع الحمضيات الكثيفة والمباني، وهذه لم تكن أراضي جبلية. وحرب أخرى في المنطقة الشرقية التي اتسمت بوجود الأراضي الجبلية التي كانت لصالح المدافعين في كل الأحوال[83].

لقد شهدت الحرب في لبنان وللمرة الأولى تطور قيادات على مستوى الفيلق. وبوجود قيادة فيلق ظهر للوجود أيضاً تنفيذ وصلات القيادة والسيطرة والاتصالات (C3) المركزية من مستوى الجبهة إلى مستوى الفيلق. كما تم أيضاً إدخال الاستطلاع في الزمن الحقيقي من خلال

استخدام الطائرة المسيرة من دون طيار، كما توجد أجهزة مراقبة تلفزيونية تعمل بالزمن الحقيقي على مستوى الفرقة والفيلق والقيادات الإقليمية، مما يوحي بأن الإسرائيليين يميلون إلى مركزية القيادة على المستويات العليا[84].

ربما يكون أكثر الدروس أهمية في هذه الحرب بكل بساطة، هو أن استخدام الدبابات وناقلات الجنود المدرعة بعضها مع بعض في الأراضي الجبلية دون غطاء متقدم من المشاة المترجلة أدى إلى نتائج سيئة؛ فقد كانت الأرض مناسبة جداً لطريقة القتال التي اتبعها السوريون، حيث كانت وحدات المشاة والكوماندوس موجودة في مواقع الكمائن، بينما استخدمت الدبابات في عمليات الدعم المباشر لوحدات المشاة. لقد دخل الإسرائيليون لبنان دون مشاة راجلة، وهي المشاة التي تستطيع أن تسير في المعركة وتقاتل المشاة المعادية باستمرار.

لقد أثبتت المدفعية الإسرائيلية فاعليتها، إلا أن هذه الفاعلية تضاءلت بسبب وعورة الأرض التي منعتها من أن تستخدم كل إمكانياتها في الانتقال السريع والحركة الخفيفة. وقد استخدمت المدفعية الإسرائيلية الأجهزة الجديدة بنجاح؛ مثل الطائرات المسيرة دون طيار والتي كانت تطير فوق ميدان المعركة لتأمين الاستطلاع في الزمن الحقيقي من خلال الصور التلفزيونية للأهداف المعادية، كما استخدمت أيضاً بنجاح معلومات الاستطلاع التي جمعتها الطائرات التي كانت تحلق فوق ميدان المعركة[85].

ويعتقد الإسرائيليون أن أكثر الأسلحة الجديدة نجاحاً كانت الحوامات الهجومية الأمريكية الصنع من طراز كوبرا، وهيوز ـ 500، م ـ د (ديفندر). وكلتا الحوامتين صممت لاطلاق صواريخ (م/ د)، بالرغم من أنهما

تستطيعان القيام بأدوار مختلفة أخرى. لقد ذكر العسكريون الإسرائيليون أن هذه الحوامات حققت درجة عالية من النجاح حتى إنهم قالوا إن 60٪ من الدبابات والآليات المعادية التي دمرت في الحرب قد أصيبت بحوامات هجومية. وقد استخدم السوريون أيضاً حوامات هجومية فرنسية من طراز جازيل المسلحة بصواريخ (م/ د) من نوع (هوت)، حيث أثبت هذا الصاروخ أنه سلاح فعال للغاية، ولقد استخدم بمفعول مدمر من قبل السوريين[86].

كان من الواضح أن طبيعة الأرض التي كان على طواقم الدبابات الإسرائيلية أن تقاتل عليها لم تكن في صالحهم، والطرق الضيقة والمتعرجة أعطت الدبابات السورية ووحدات المشاة المسلحين بأسلحة م/ د فرصة كبيرة لنصب الكمائن للدبابات الإسرائيلية.

وفي القتال الجوي بين الطيران السوري والإسرائيلي كان لدى القادة الإسرائيليين تصور كامل للترتيب القتالي الإلكتروني السوري، وهذا مكنهم من التغلب على الدفاعات الجوية السورية، "لقد تم التشويش على الاتصالات السورية، وأبطل مفعول بطاريات الصواريخ أرض - جو، ومنعت الأشراك الخداعية الإسرائيلية الدفاعات الجوية السورية من تحديد مواقع الطائرات الإسرائيلية. وتم تدمير أنظمة الدفاع الجوي السورية بمجموعة من الذخائر الجوية والبرية معظمها من خارج مدى أسلحة القوات السورية. وتم كل ذلك بفعل استخدام أنظمة القيادة والسيطرة والاستطلاع والاتصالات (C3I) الإسرائيلية ذات الكفاءة العالية. أما القوات السورية فقد قاتلت بكفاءة عالية، حيث قامت الوحدات الخاصة بأداء رائع جداً؛ فقد وقفت تشكيلات سورية بثبات أمام قوات إسرائيلية

أكثر منها عدداً، ولم تنهر جبهتها على الرغم من تفوق القوات الإسرائيلية كماً ونوعاً، وأخيراً أظهر الكثير من الضباط السوريين مقدرة تكتيكية وشجاعة كبيرة في ظروف كانت لا تميل إلى صالحهم"[87].

2. ميدان القتال المستقبلي

تحدث الآن ثورة في تقنيات الحرب ستسهم في إحداث تغيير جذري في الأساليب التي سيتم بها تنفيذ المعارك في المستقبل. وفي العقد القادم سوف يغتني ميدان المعركة بنماذج جديدة من أجهزة التجسس وأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات التي تتزايد خبراتها بشكل مستمر، إضافة إلى الذخائر الذكية الفتاكة الأكثر دقة في إصابة أهدافها. سيكون لهذه الوسائط تأثير مباشر في أشكال الحرب كافة. ونتيجة لذلك؛ سيكون ميدان القتال لأعوام العقد المقبل مختلفاً تماماً عن أي شيء نعرفه حتى هذا التاريخ، سواء في إمكانيات الهجوم أو الردود الدفاعية، وبالتالي فإن هذا سوف يطور العقيدة العسكرية على المستويات التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية.

سوف يكون للثورة التقنية العسكرية انعكاسات مهمة على إسرائيل وعلى العرب على حد سواء، حيث ستدخل الخدمة في المنطقة نماذج جديدة لمعدات عسكرية، بعضها أنظمة مصنوعة في الخارج يتم استيرادها وبعضها مطور محلياً. إن الحرب القادمة لن يكسبها الجانب الذي يمتلك أفضل مجموعة تقنية لمنظومات الأسلحة، ولكن يكسبها الجانب الذي يعرف كيف يستثمر هذه الأسلحة من خلال أدائه الشامل في الحرب، فمعظم التغيرات المهمة ستكون بشكل رئيسي تغيرات نوعية لا كمية.

ويؤكد هذا الأمر على حقيقة حساسة، مفادها أنه ليست كميات الأسلحة هي التي ستحقق معادلة التوازن المستقبلي للقوى في الشرق الأوسط، وإنما نوعية الأسلحة، ومزيج الأسلحة الذي تمتلكه كل قوة عسكرية، إضافة إلى مدى قدرة القوات المسلحة في دول المنطقة على استخدام هذه الأسلحة[88].

وفي الوقت الذي بقيت فيه أسس العقيدة العسكرية الإسرائيلية من دون تغيير، فإن أساليب تحقيق أهدافها تعرضت لعملية إعادة تقييم جذرية في السنوات الأخيرة. وتغيير الأساليب هو نتيجة مباشرة لتغيير طبيعة ميدان المعركة بعد أن حصل العرب على كميات ضخمة من صواريخ (أرض - أرض) و(أرض - جو) حديثة ومتطورة.

لقد جاء الدور المتغير لسلاح الجو الإسرائيلي حالياً وفي العقد القادم، نتيجة تكوُّن الاقتناع بأنه خلال الأيام الأولى من أية حرب مستقبلية سيكون سلاح الجو الإسرائيلي مشغولاً بمهمتين أساسيتين، "الأولى: انهماكه في العمليات الدفاعية لحماية المجال الجوي الإسرائيلي من الهجمات الجوية المعادية. والثانية: مشاركته في العمليات الهجومية ضد الدفاعات الجوية المعادية وصواريخ (أرض - أرض) التي تشكل خطراً محتملاً على المنشآت العسكرية الإسرائيلية المكشوفة والمهمة. ونشر هذه الصواريخ يمكن أن يعوق بفاعلية قدرة إسرائيل على تنفيذ تعبئة احتياطها بشكل منتظم، ونتيجة لذلك فإن سلاح الجو الإسرائيلي لن يستطيع تأمين أي دعم قريب وفعال للقوات البرية خلال المراحل الأولى من الحرب"[89].

وفي الوقت الحاضر، لا يسمح ميدان القتال بخوض حرب حركة، ذلك أن هذا الميدان يتميز بكثافة هائلة من الجنود، وبوسائل قتالية ذات قدرة كبيرة على الإبادة والتدمير، وبشبكة من الموانع الطبيعية والصناعية، وشبكة مواقع منيعة، ومدفعية ودروع وأنظمة صواريخ (م/ د) و (م/ ط) متطورة.

إن ميدان القتال هذا مُعد لمقتضى الدفاع - والمكونات المختلفة فيه يغطي بعضها بعضاً - كما هو معد لمقتضى الهجوم، بفضل حشد وحدات مدرعة وميكانيكية كبيرة فيه (الدبابات، ناقلات جنود، مدفعية، بطاريات مدفعية (م/ ط) ذاتية الحركة . . . الخ)، وقد أصبح ميدان القتال بهذه الصورة كثيفاً بالقوات لدرجة انعدام القدرة على المناورة. ولذا يعتقد الخبراء الإسرائيليون أنه يترتب على الجيش الإسرائيلي اختراق المواقع المحصنة، والوصول إلى مناطق مفتوحة تتيح المناورة لوحداته المدرعة والمكيانيكية.

كان لحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 تأثير قوي في تشكيل فكرة «ميدان القتال الكثيف». فالتماثل بين حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في مسألة أنظمة الأسلحة ذات الدقة العالية، قد أدخل في الفكر العسكري الإسرائيلي أفكاراً غربية في مجالات مختلفة، وكذلك بالنسبة إلى بلورة مفهوم ميدان القتال الكثيف بالقوات، وكيفية التعامل مع هذا الميدان. وعلى هذا الأساس تواجه القوات البرية الإسرائيلية ثلاث مشكلات في حال نشوب حرب مستقبلية:

أ. لا تستطيع الاعتماد على الدعم الجوي القريب في المراحل الأولى للصراع.

ب. لا تستطيع تنفيذ معركة ديناميـة بسبب الكثافة العالية للقوات في ميدان المعركة.

ج. لن يكون الهجوم غير المباشر خياراً متاحاً أمام مناورة القوات الإسرائيلية.

في ضوء هذا المفهوم تبلور في الغرب وإسرائيل اتجاهان أساسيان للتعامل مع ميدان القتال الكثيف، "الأول؛ أسلحة ذات دقة عالية: صواريخ م/ د، قذائف مدفعية موجهة بالليزر (كوبر هيد KOPER HEAD)، صواريخ وقذائف موجهة جو-أرض، صواريخ جوالة (كروز)، صواريخ (أرض-أرض) و(جو-جو)، هدفها تحسين القدرة على تدمير أسلحة كثيرة، وقد احتل هذا الاتجاه مكانة بارزة لدى تطوير الذخيرة الموجهة (SUB-MUNITION) التي تتيح تدمير بضعة أهداف بإطلاق خزان واحد يحتوي على بضعة رؤوس حربية توجه نحو الأهداف بصورة ذاتية. والاتجاه الثاني، هو تطوير نظام شامل للاستطلاع والسيطرة والرقابة والاتصالات المعروف بنظام (C3I) (Command, Control, Communication and Intelligence)؛ ووظيفة هذا النظام الحصول على معلومات عن ميدان القتال في الوقت الحقيقي تقريباً، وتوجيه أنظمة الأسلحة التي تحمل الذخيرة ذات الدقة العالية إلى الأهداف التي تم تحديد مواقعها. إن دمج النظام الشامل للاستطلاع والسيطرة والرقابة والاتصالات (C3I) مع أنظمة الأسلحة ذات الدقة العالية يوفر احتمالاً كبيراً لتدمير الأهداف المكتشفة في ميدان القتال"[90]. وسيكون الرد الجديد على ذلك مستقبلاً - كما يبدو - عبر بعثرة القوات وتحريكها في ميدان المعركة بدلاً من حشدها وتجميعها في ميدان القتال.

إضافة إلى ما سبق ذكره، بالنسبة إلى المشكلات التي ستواجه القوات البرية الإسرائيلية في ميدان القتال المزدحم بالقوات، فقد تحول الاهتمام

الإسرائيلي وانصب الجهد على إيجاد حلول تقنية تعيد المبادرة إلى الجيش الإسرائيلي، وتؤمن فرصاً جديدة لتحقيق مفاجأة عملياتية، ومن بين الأنظمة التي تتم دراستها: أنظمة الإنذار المبكر، والأسلحة البعيدة المدى، والذخائر التي تقاد عن بعد، والطائرات المسيَّرة الانتحارية، والحوامات الهجومية، وحوامات لتحديد الأهداف وإنارتها وإنزال القوات في العمق، والصواريخ والمدفعية الموجهة للتعويض عن نقص الدعم الجوي، والتداخل الإلكتروني مع أجهزة إدارة المعركة للقوات المعادية، والاتصالات الآمنة، والإمكانيات القتالية ليلاً ونهاراً وفي مختلف الظروف، وأسلحة استراتيجية للإجبار على وقف سريع لإطلاق النار، ومن بين المنظومات التي يحتمل أن تبرز في المستقبل القريب منظومة الحوامات الهجومية.

وقد كانت إسرائيل - قبل أن تؤدي أنظمة الأسلحة التي استعرضناها سابقاً دوراً مهماً، وقبل أن تستخدمها قوات التحالف في حرب الخليج الثانية بوقت طويل - تعمل على "تطوير وسائل استطلاع، ووسائل تحديد أهداف، ونظام القيادة والسيطرة والاتصالات والاستطلاع (C3I)، وتقنية تقييم النتائج، وأصبح هدفها هو زيادة سرعة العمليات، وتوفير القدرة على العمل في كل الأجواء ليلاً ونهاراً (24 ساعة)، وتحسين تنظيم التعاون بين الأسلحة وبين القوات الجوية والقوات البرية. وتسعى إسرائيل إلى تقليل زمن دورة «الفعل - رد الفعل» لقوة النيران والمناورة والهجوم في أقل وقت ممكن، كما تم توسيع التدريب المشترك على كافة المستويات، مع التركيز على المبادرة وتنظيم التعاون"[(91)].

أما الأسئلة المهمة المطروحة حالياً في الأوساط العسكرية الإسرائيلية فهي: هل الجيش الإسرائيلي الذي ما يزال يعتمد على الوحدات المدرعة

والميكانيكية بشكل رئيسي في قواته البرية قادر - من حيث الوسائط القتالية الموجودة لديه، وهيكلية قواته - على مواجهة ميدان القتال المستقبلي، وملاءمة عقيدته مع المزايا النوعية وطابع ميدان القتال المتغير؟ وهل حقاً لا يوجد بديل معقول للمعركة الاقتحامية؟ وأيضاً: هل الأهداف العسكرية - «تدمير قوات» و«احتلال أراض» - ستساعد على تحقيق الغايات السياسية التي تصبو إليها إسرائيل؟

وميدان القتال المستقبلي هو الميدان الذي ستؤدي فيه الأسلحة ذات الدقة العالية الدور الأساسي، وهذا ما يجري في الوقت الراهن، ولذلك يعد ميدان القتال المستقبلي هو ميدان القتال الحالي، وهذا يقتضي تغييرات ثورية كبيرة في تنظيم الجيوش والقوات القتالية.

يحاول العقيد الإسرائيلي (ش) الضابط في سلاح الجو الإسرائيلي الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال طرح أفكار معينة، تتيح حسب وجهة نظره إمكانية التغلب على «ميدان القتال الكثيف» وتفتح الطريق أمام القوات الإسرائيلية في هذا الميدان بتطبيق حركية جديدة أكثر شمولاً، تنفذ على الشكل التالي(92):

1- التأهب للمعركة الدفاعية: فبدلاً من دفع القوات إلى جدار يكاد يكون غير قابل للاختراق، يمكن إعداد القوات الرئيسية لدفاع طويل الأمد (مبني على مبدأ الاقتصاد بالقوى)، باستخدام الأسلحة الجوية والبحرية والقوات المجوقلة (إبرار جوي)* لتنفيذ عمليات حرب عصابات في أعماق المواقع الحيوية في مؤخرة القوات العربية.

* هي القوات المنقولة جواً، وتدعى أيضاً بالقوات الخاصة (المحرر).

2 - تطويق عمودي (بقوات الإنزال الجوي).

3 - استخدام التطويق البري، أو العمودي (الإنزالات الجوية)، لإجبار الخصم على نقل قوات مدرعة وبطاريات مدفعية مضادة للطائرات من الجبهة إلى مكان التهديد، ثم القيام بالهجوم في الجبهة بعد تحقيق تفوق جوي في أجوائها، وبعد أن يكون العدو قد خفف من قواته فيها.

وحسب وجهة النظر السالفة الذكر، يمكن الجمع بين الإمكانات المختلفة، واختيار الاتجاه الذي يضمن نجاحاً أكبر كجهد رئيسي للقوات الإسرائيلية المكلفة بالهجوم.

3. خطة تطوير الجيش الإسرائيلي المتعددة السنوات («نسيج - 2000»)

إن السؤال الأكثر إقلاقاً بالنسبة إلى الإسرائيليين، بعد تجربة حرب الخليج الثانية، هو ماذا بعد انتهاء مهلة الأعوام المعدودة التي اكتسبتها إسرائيل من هذه الحرب، والتي يمكن أن تكون الدول العربية خلالها قد عززت من قدراتها العسكرية؟ ومن هذا السؤال تتفرع أسئلة أخرى: ما هو الخطر الذي يمكن أن يهدد إسرائيل في المستقبل؟ وما هي أفضل السبل لمواجهته أو لتصفيته في أحسن الأحوال؟ وهل تستطيع ذلك وحدها أو ستحتاج إلى معونة دولة عظمى، كما حدث في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973؟

لقد تكشف النقاش الذي يبحث عن ردود على ما تتوقعه إسرائيل من تهديدات عربية في المستقبل قد تأخذ منحى تستخدم فيه أسلحة غير تقليدية، عن إجماع على "ضرورة العمل على تحديث العقيدة العسكرية

وإجراء التغييرات المطلوبة في نسبة الجيش والتسلح، والاستخدام الواسع لنظم الأسلحة ذات الدقة العالية الذي أملته حرب الخليج الثانية لتحقيق مستوى أمن قومي معقول، وليس لتحقيق زيادة في موازنة الدفاع من أجل زيادة عـدد الطائرات وناقـلات الجنود المدرعـة، ومـا إلى ذلك من تمويل لنموذج أمني لم يعد مجدياً "[93].

وتجدر الإشـارة في هذا السـياق إلى أن هـذا المسـار المطروح بإلحاح تم إعداده من قبل القيادة العسكرية الإسرائيلية، ويدعو " إلى القتال من خلال نظم الأسلحة ذات الدقة العالية، ونوعية الطاقة البشرية المتميزة والمتفوقة، والانتصار السريع، وتقليص عدد ضحايا الحرب، وهذا المشروع يرسم بنية ساحة المعركة المستقبلية، ويتضمن مفهوماً جديداً لساحة المعركة من الناحيتين الجغرافية والنوعية أيضاً، وهو يعتمد على كثير من الأسلحة المتطورة وعلى تنوع الوسائل القتالية، كما يعتمد حصراً في تنفيذ هذا المفهوم الجديد على القوات البرية وسلاح الجو. ويتطرق المشروع إلى أن المضي في التنافس الكمي مع العرب على بعض أنواع الأسلحة المتماثلة سينتهي بتخلف إسرائيل، ولذا يجب على إسرائيل الحصول على أسلحة متطورة ودقيقة "[94].

ويهدف هذا البرنامج في أساسه إلى بلورة جيش «صغير وذكي» قادر على تحقيق انتصارات حاسمة في ساحة المعركة المستقبلية بأقل قدر من الخسائر، كما كان الأمر بالنسبة إلى الأمريكيين في حرب الخليج الثانية. والمفهوم الإسرائيلي بالنسبة إلى «الجيش الذكي» هو النوعية البشرية المتفوقة والمسلحة بأحدث ما توصل إليه العلم العسكري في مجال التقنية.

إن التوقعات والاحتمالات التي ينتظر أن تطرأ على ميدان القتال المستقبلي في حرب عربية ـ إسرائيلية مستقبلية، سيكون مصدرها الأساسي تشرين الأول/ أكتوبر 1973 والخليج الثانية، ومغزى التجربة والدروس العسكرية المستفادة التي أفرزتها تلك الحروب الحديثة. وما يزال من السابق لأوانه تفحص وتقويم كامل المدلولات والانعكاسات الاستراتيجية والعسكرية لحرب الخليج الثانية (1991) على التغيرات في الاستخدام القتالي للقوات الإسرائيلية في ميدان القتال المستقبلي، والتي يمكن أن تؤثر في بنية الجيش الإسرائيلي وهيكليته، وفي عقيدته العسكرية.

لقد أعدت شعبة التخطيط في الأركان العامة الإسرائيلية خطة متعددة السنوات تحدد مهمة القوات العسكرية الإسرائيلية في السنوات الخمس القادمة (1996 ـ 2000). وتتيح الخطة التي عرفت باسم «نسيج - 2000» للجيش الإسرائيلي إجراء تحديث وتغييرات جذرية في بنية القوات العسكرية الإسرائيلية على خلفية مسيرة السلام.

يبدو من تحليل تعاظم القوات الإسرائيلية التي تم تحديدها في الخطة أن الجيش ما زال يبني قوته على احتمال نشوب حرب مستقبلية محتملة. وفي تمارين القيادات العليا التي تجرى من حين إلى آخر، يجري البحث عن احتمال وقوع حرب شاملة في حال حدوث أزمة في المحادثات توقف المسيرة السلمية. ويمر الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة بمسيرة يمكن تسميتها «التحديث المضاعف»؛ بمعنى تحديث المعدات القتالية القائمة مثل (الدبابات والمدفعية التقليدية، والتسليح بوسائط حديثة للقتال والمعلومات والاتصالات). وهي الخطة التي اتبعت منذ عام 1991 وتهدف إلى تعزيز قوة النيران لدى القوات البرية وسلاح الجو.

ويشرح الكاتب الإسرائيلي ألوف بن الخطة المذكورة بقوله: "سيكون سلاح الجو المستفيد الرئيسي من الخطة، وقد أوكلت لسلاح الجو مهمة أساسية لتحقيق هدفين: 1- تقليص سوء الأداء في ساحة المعركة. 2- الرد على تهديدات من دول بعيدة. وطائرات الـ (F-15E) التي حصلت عليها إسرائيل، تكسب سلاح الجو الإسرائيلي الآن صواريخ جو-جو من طراز (AMRAM) الموجهة بالرادار، والتي تعترض الطائرات المعادية على مسافة عشرات الكيلومترات. وقد وافقت الولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بصواريخ جو-جو من نوع (سايد ويندار) ذات الرؤوس الموجهة، بهدف تحقيق التفوق الجوي وتشويش الدفاع الجوي المعادي".

وتضع خطة «نسيج 2000» في الحسبان احتمال تطور التهديدات من جانب دول بعيدة مثل العراق وإيران، وخاصة المخاوف من أن تحصل إيران في السنوات القادمة على سلاح نووي، والرد الذي تعرضه الخطة يتألف من عدة ركائز: 1- الردع الذي يرتكز على صورة إسرائيل باعتبارها في نظر دول المنطقة دولة نووية تمتلك صواريخ بعيدة المدى، وسلاح جو قوياً يعمل من مسافات بعيدة. 2- الدفاع الفعال الذي يرتكز على خطة السور (الصواريخ المضادة للصواريخ) لحماية إسرائيل من صواريخ أرض-أرض التي يتصدرها الصاروخ المضاد للصواريخ «حيتس». وعليه ستتواصل عمليات تطوير هذا الصاروخ في السنوات القادمة. 3- الدفاع السلبي: مواصلة استخدام الغرف المعزولة وأجهزة الوقاية من أسلحة التدمير الشامل التي استخدمت إبان حرب الخليج الثانية. 4 - مواصلة العمل في مشروع القمر الصناعي لأغراض التجسس «أفق - 3» الذي وضع في مدار حول

الأرض قبل عدة أشهر (ويذكر أن إسرائيل تحصل على إنذار مبكر من الأقمار الصناعية الأمريكية). 5 - تطوير أجهزة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات لمسافات بعيدة (C3I).

وأما بالنسبة إلى القوات البرية فقد حُددت في الخطة: الاستثمارات المالية لتحديث وحدات الدبابات والمدفعية وتطوير المعدات الحديثة، وسيواصل سلاح المدرعات استيعاب دبابات «ميركافا - 3» في حين يعكف الجيش الإسرائيلي على تطوير نموذج من دبابات «ميركافا - 4». وسينهي سلاح المدفعية في السنوات القادمة خطة تحديث المدافع (M-109) التي تشكل القوة الأساسية لسلاح المدفعية، واستيعاب أنظمة المدفعية الصاروخية الأمريكية المتعددة الفوهات (MLRS) التي ستصل منصات إطلاق إضافية لها عام 1998.

وفيما يتعلق بسلاح البحرية، تقوم خطة التحديث التي تم الشروع بها في الثمانينيات على أن تضاف لسلاح البحرية سفن «ساعر - 5» بدءاً من عام 1997، إضافة إلى ثلاث غواصات «دلفين» يجري بناؤها في ألمانيا. وتتضمن خطة «نسيج - 2000» تسليح سفن «ساعر - 5» والغواصات المذكورة بصواريخ مضادة للصواريخ من نوع «براك» الإسرائيلية لحماية تلك السفن[95].

أما بالنسبة إلى قوات الدفاع الجوي، فتذكر المصادر الإسرائيلية أنه سيبدأ العمل في تشغيل شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ «حيتس» في عام 1998: "وتقوم هيئة تطوير الوسائط القتالية الإسرائيلية (روفائيل) بتطوير صاروخ جديد لاعتراض الصواريخ أرض-أرض يطلق من طائرة

من دون طيار في مرحلة بداية إطلاق الصاروخ المعادي. وسيكون مدى هذا الصاروخ الجديد 100 كلم. كما أن صاروخ «حيتس» مخصص لاعتراض الصواريخ أرض-أرض في مرحلة متأخرة، بينما الصاروخ الجديد مصمم مثل الصاروخ «حيتس» لتدمير الصاروخ المعادي بوساطة صاعق يفجر الصاروخ عند اقترابه من الهدف دون أن يصيبه مباشرة"[96].

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل أجرت يوم 20 شباط/ فبراير 1996 تجربة وصفت بأنها ناجحة للصاروخ «حيتس - 2». وتم في التجربة لأول مرة اختبار قدرة الرادار «أورن باروك» على مراقبة النيران والقادر على تشخيص الصواريخ المعادية بنجاعة أكبر من تلك التي تحققت إبان حرب الخليج الثانية. ومع أن صاروخ «حيتس - 2» يشكل ركيزة أساسية في النظام الدفاعي الإسرائيلي، فإنه ليس موثوقاً به مئة بالمئة.

ولذلك فإن معارضي مشروع صاروخ حيتس يقولون: "إنه لن يكون بإمكان الصاروخ اعتراض رشقة من الصواريخ البالستية. أما المؤيدون فيقترحون لمواجهة النقص توفير الحماية بطبقات دفاعية، من بينها طائرات من دون طيار تستطيع التجول فوق مواقع الصواريخ المعادية، وتوجيه الصواريخ الموجهة حرارياً باتجاه كل صاروخ يطلق، ومن بينها أيضاً ما أطلق عليه «مدفع ليزر» الذي نجح في إصابة صاروخ «كاتيوشا»، ويستطيع المشروع الذي أطلق عليه اسم «ناوتيلوس» أن يصبح في المستقبل سلاحاً لاعتراض صواريخ بالستية طويلة المدى"[97].

وتجدر الإشارة إلى أنه في بداية الثمانينيات شهدت المنطقة سباقاً للتسلح بين العرب وإسرائيل ما يزال مستمراً حتى الآن، مما أدى إلى

تضييق الفجوة التقنية بدرجة تلاشت فيها معظم المميزات، حيث حقق العرب تفوقاً عددياً، وزادوا من كفاءة قواتهم الجوية والبرية، وطوّروا كثيراً من قدرات الحرب الكيماوية والبيولوجية.

"إن تأثير التحسينات التقنية في القوات المسلحة لدول منطقة الشرق الأوسط، ربما سيضيف المزيد إلى إحساس دول المنطقة بعدم الاستقرار، ولا يبدو أن انتشار الصواريخ أرض-أرض، والأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، ومنظومات الأسلحة التقليدية المتطورة، سيتأثر بالقيود المهمة التي يضعها المجتمع الدولي على هذه الأسلحة، وربما يجعل فرصة نشوب النزاع المسلح أكثر احتمالاً"[98].

لقد أصبح التفوق العددي والنوعي للدول العربية في سلاح المدرعات أمراً مقلقاً، إلى درجة تتطلب من إسرائيل عقيدة عسكرية جديدة تستخدم مستشعرات وأسلحة وذخائر جديدة لمواجهة الحشود الكثيفة للمدرعات العربية.

4. العقيدة التكتيكية الإسرائيلية الجديدة

بدأت إسرائيل «خطة السنوات الخمس» بصورة جزئية عام 1992، وذلك اعتماداً على الدروس المستفادة من «عاصفة الصحراء». وفي ضوء العقيدة القديمة، أي «نقل الحرب إلى أرض العدو»، فإن القوات الإسرائيلية استنتجت "أنه يجب عليها أن تكون مستعدة لتحقيق نصر تقليدي حاسم وسريع، وذلك بغية تجنب الضربات الموجهة إلى المؤخرة الإسرائيلية بالأسلحة غير التقليدية التي يتم نشرها على نحو متزايد في

منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فقد ركزت القوات الإسرائيلية على بناء قوات تعمل بوتيرة عالية سواء في النهار أو الليل ومهما تكن حالة الطقس، ومهاجمة العدو في الجبهة والعمق على حد سواء"[99]. وبناء عليه، فقد اعتنقت القيادة العسكرية الإسرائيلية العقيدة القتالية الغربية المعروفة بـ «مبدأ المعركة البر - جوية».

ومن منظور العقيدة العملياتية، فإن خطة القوات الإسرائيلية تشمل "إنجاز الدمج الميداني الكامل بين القوتين البرية والجوية لتأمين الاستخدام الأكثر فاعلية لهاتين القوتين. وفضلاً عن ذلك، فعلى مستوى الفيلق اتخذت خطوات لإنجاز الدمج الكامل بين وحدات المشاة والمدرعات والمدفعية والمهندسين والحوامات. وتركز التدريب على صنوف الأسلحة معاً، وفي العمليات الليلية، وتلك التي تنفذ في كل حالات الطقس"[100].

ولما كان من الضروري الاطلاع على التفكير والأساليب القتالية التي يمكن للعدو الصهيوني استعمالها في حرب مستقبلية؛ فإننا نورد فيما يلي بعض الآراء والأفكار والمبادئ التي تعتمدها «العملية البر - جوية».

جاءت نظرية «العملية البر - جوية» كنتيجة للبحث عن الطرق الأساسية لتحطيم تجمعات العدو المبنية على أنساق عديدة في العمق، والمتفوقة عددياً في المرحلة الأولى للحرب؛ وهي مرحلة مهمة لتطوير العمليات وتكوين القاعدة النظرية للتكتيك، ويكمن جوهر هذه العملية في الأعمال القتالية ذات المناورة العالية المنسقة (هدفاً ومكاناً وزماناً)، والتي تنفذها تشكيلات القوات البرية بالتعاون مع القوات الجوية مع استخدام جميع الوسائط القتالية ووسائط الحرب الإلكترونية، بهدف

التأثير في العمق العملياتي للعدو وضرب بنيته العملياتية وسحقه على مراحل. إن أهم المبادئ التي تعكس جوهر الأعمال القتالية «الجوية - البرية» هي: المبادرة - العمق - السرعة - التنسيق. ويعد التمسك بزمام «المبادرة» هو الشرط الضروري للنجاح في العملية، وفي هذه الحالة تبرز الأهمية الخاصة للمبادرة مع بدء الأعمال العسكرية وفي ظروف الموقف القتالي الطارئ وغير العادي[101].

ويفترض في مبدأ «العمق» "تنظيم الاستطلاع الفعال وتنفيذه في مناطق توضُّع العدو، وكذلك التأثير في العناصر الأساسية لبنيته العملياتية باستخدام الوسائط النارية، ووسائط الحرب الإلكترونية، والوحدات الخاصة، والعمليات النفسية، والتشكيلات القتالية المشتركة (مفارز الإغارة، المجموعات النارية، القوات المنقولة جواً. . . الخ) التي تشكل لهذا الغرض. ويتضمن مبدأ «السرعة»، أي القدرة العملية للقادة والأركان والقوات على صياغة الخطط وتنفيذها بسرعة تفوق سرعة العدو، ووضع العدو في حالة غير ملائمة له، وإرغامه على العمل خلافاً لخططه الموضوعة. ويتم التنسيق الدقيق لجهود التدمير المستخدمة بشكل مركب، وبتشكيلات عناصر التجمع «الجوي - الأرضي» المقترنة بالضربات النارية للأسلحة ذات الدقة العالية"[102].

والجديد والجوهري في هذه العملية هو الاستخدام الكثيف للإنزالات الجوية، والمجموعات التكتيكية (الأرضية - الجوية)، مع استخدام الحوامات لتشكيل جيوب متحركة للأعمال القتالية في مواقع تمركز العدو، ويتم ذلك في الظروف الليلية، مما يساعد على شل القيادات

وأعمال الإمداد، وتعويق تحرك احتياطات العدو، والتأثير النفسي القوي في عناصره[103].

أما الأعمال الدفاعية فتعد لكسب الوقت، وإلحاق الخسائر بالعدو وتضليله، وتوفير القوى، وتأمين الأعمال على الاتجاهات الأخرى. ويمكن التعامل مع الهجوم المعادي باتباع الخطوات الآتية[104]:

1 - إيقاف هجوم قوات النسق الأول باستخدام النيران غير المباشرة، مثل قاذفات الصواريخ المتعددة المهام (MLRS) المتطورة، مع استخدام الذخيرة ذات الدقة العالية للمدفعية والطائرات المسيَّرة من دون طيار (RPV) لأغراض الاستطلاع وتدمير الأهداف.

2 - الهجوم على قوات النسق الثاني من مسافات بعيدة.

3 - استخدام أسلحة خاصة لمهاجمة الطائرات لتعطيل الهجمات الجوية الدفاعية والهجومية المعادية.

4 - تحسين البقاء لأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات المعادية (C3I) في ميدان المعركة.

لقد تمكنت قوات التحالف خلال حرب الخليج الثانية من إحراز الحسم بسرعة، وبنسبة خسائر طفيفة جداً. وكان النجاح المذكور نتاجاً لعقيدة قتالية شاملة، اتسمت بعمليات تطويق والتفاف حول الأجنحة، وبالاختيار المدروس لتوقيت البدء بشن الهجوم البري. ومن حرب الخليج الثانية أخذ الإسرائيليون باستقصاء العبر، فوضعوا نظرية

عسكرية دفاعية ـ هجومية متوازنة؛ ترتكز على أن مراحل الهجوم يجب أن تتم في أعقاب الإعداد المناسب لبدء الهجوم، ويتمثل الإعداد في حشد القوات البرية، وإحراز التفوق الجوي وتدمير جهاز الدفاع الجوي المعادي، وتدمير أهداف نوعية لديه، وتشويش جهاز القيادة والسيطرة والرقابة والاستطلاع، وتوجيه ضربة شديدة إلى قواته البرية، ولحشود مدرعاته ومدفعيته.

ويعتقد الخبراء الإسرائيليون "أن الحرب الدفاعية التي يجب على إسرائيل خوضها خلال الحرب القادمة قبل أن تبدأ مرحلة الهجوم ستستغرق بالضرورة عدة أيام فقط. وذلك على عكس عملية الإعداد الأمريكية بخوض الحرب الهجومية التي استغرقت حوالي ستة أسابيع، وخلال هذه الحرب المحتملة ستهاجم إسرائيل أعداءها جواً وبراً وبحراً، ورغم ذلك يجب أن تقتصر العمليات البرية خلال المرحلة الأولى على الاستخدام النيراني، والعمليات الخاصة ضد القوات المعادية على خط الجبهة، وتجاه قوات الاحتياط والأهداف العسكرية والنوعية والجبهة الخلفية، إضافة إلى هجمات محدودة ومحلية وتكتيكية. ومن ثم تأتي المعركة الهجومية الأساسية الرامية لإحراز الحسم وإنهاء الحرب، وخلال هذه الحرب سيصبح من الأهمية بمكان تجسيد مبادئ الهجوم التطويقي وغير المباشر لتقليص الخسائر المادية والبشرية إلى أقصى حد ممكن أثناء الهجوم"[105].

الخاتمــة

وفي ختام هذا البحث لا بد لنا من إلقاء الضوء على حجم القوات الإسرائيلية من خلال التقرير الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن عام (1996 ـ 1997) الذي قدر حجم القوات الإسرائيلية كالآتي:

أولاً: القوة البشرية العسكرية:

1 - القوات النظامية 175000 جندي (منهم 138500 مجند) يخدم منهم: في القوات البرية 143000، والبحرية 9000، وسلاح الجو 32000 جندي.

2 - القوات الاحتياطية 430000 جندي، يخدم منهم: في القوات البرية 365000، والبحرية 10000، وسلاح الجو 55000 جندي.

ثانياً: القوات الاستراتيجية:

لدى إسرائيل 100 رأس نووي يمكن أن تحملها صواريخ أرض ـ أرض من طراز (أريحا ـ 1) ومداه 500 كيلومتر، و(أريحا ـ 2) ومداه 1500كيلومتر.

ثالثاً: الدبابات والطائرات:

1 - الدبابات: يمتلك الجيش الإسرائيلي 4300 دبابة، منها 1080 دبابة من نوع (سنتريون)، و500 (م ـ 48 أ5)، و400 دبابة (م ـ 60)، و600 دبابة (م ـ 60 أI)، و150 دبابة (ماكاش ـ7)، و300 دبابة (ت ـ 67، وت 54/ 55)، و70 دبابة (ت ـ 62)، و1000 دبابة (ميركافا 1 و2 و3).

2 - الطائرات والحوامات القتالية: يمتلك الجيش الإسرائيلي 690 طائرة حربية، منها 205 طائرات من طراز (F-16)، و50 طائرة (F-4E)، و63

طائرة (F-15)، و20 طائرة (كفير C7)، وأكثر من 120 طائرة (C2 وC7) في المخازن.

ويمتلك من الحوامات 116 حوامة هجومية: 39 (AH – IF)، و35 (هيوز 500 م-د)، و42 حوامة (أباشي AH – 64A)[106].

وتحظى القوات الإسرائيلية باهتمام بالغ الأهمية، يفوق أي اهتمام تحظى به مؤسسات أخرى كثيرة في إسرائيل. وعلى أساس مركزية «الأمن» أعطي للجيش صلاحيات واهتمامات واسعة النطاق تنسجم مع أهداف الاستراتيجية الإسرائيلية العليا في المنطقة.

وبينما يتركز الحديث في الوقت الراهن على السلام بين العرب وإسرائيل، فإن الحرب ما تزال هاجساً إسرائيلياً قائماً. ويمكن الاستنتاج بأن الحيازة الإسرائيلية لمزيد من القوة العسكرية تغري إسرائيل بالاندفاع نحو إيجاد أوضاع جديدة في المنطقة أكثر ملاءمة لها.

إن أصعب قرار ستواجهه إسرائيل في السنوات القادمة هو القرار المتعلق بمستقبل الأراضي العربية المحتلة. ويجب أن نشير هنا إلى أن قرار إسرائيل غير كاف لحل هذه المشكلة المعقدة؛ لأن ذلك يتطلب تنازلات عربية صعبة، وحتى زمن كتابة هذه السطور ما تزال الفجوة بين مواقف الجانبين كبيرة جداً، فيما يتعلق بالمستقبل النهائي للأراضي العربية المحتلة.

إن الوصول إلى طريق مسدود في المسيرة السلمية الحالية في المنطقة هو وضع سيؤدي - إن عاجلاً أو آجلاً - إلى دفع الدول العربية إلى إقامة ائتلاف عسكري يدفع إلى الحرب مع إسرائيل.

ولدينا اعتقاد راسخ أنه في المرحلة المستقبلية ستنشأ مشكلات وقضايا إضافية وحقائق جديدة تزيد الصراع العربي ـ الإسرائيلي تعقيداً، وتعمل على إطالة أمد حالة اللاسلم واللاحرب، وتحمل في ثناياها بذور حرب كامنة.

وفي الوقت الراهن، كما في المرحلة المستقبلية، فإن التحدي الذي يواجه الأمة العربية هو تحد عسكري بالدرجة الأولى، وهذا هو الجانب الأجدر بالدراسة والتحليل.

وفي ظل المسيرة السلمية الراهنة في المنطقة، تم إجراء هذه الدراسة عن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية وعن القوات الإسرائيلية التي تمثل الأداة العسكرية لتنفيذ الاستراتيجية الإسرائيلية العليا في المنطقة. ولا تزيد هذه الدراسة على أن تكون دليلاً لمعرفة الأخطار التي تواجهها الأمة العربية.

الهوامش

1. حاييم غوري، «أمن إسرائيل خلال 35 عاماً»، مجلة **سكيرا حودشيت** الإسرائيلية، العددان 2 و3، (شباط/ فبراير - آذار/ مارس 1983). بحث مترجم في كتاب: **تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عاماً**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت: كانون الأول/ ديسمبر 1983)، ص 10.
2. حاييم غوري، مجلة **سكيرا حودشيت**، العدد 285، (كانون الأول/ ديسمبر 1982)، ص 11.
3. أندريه بوفر، **مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية**، أكرم الديري وهيثم الأيوبي (مترجم)، (بيروت: دار الطليعة، 1968)، ص 42.
4. يسرائيل تال، «الأمن القومي والأمن الجماعي»، مجلة **معرخوت** الإسرائيلية، (كانون الأول/ ديسمبر - شباط/ فبراير 1989). ص 2.
5. انظر:

Theodor Herzl, *The Jewish State*, Translated by Dnvigdor and Israel Cohen, (NY: Scopus Publishing Co, 1943) p. 75.

6. رزق إلياس، **الخارطة السياسية للكيان الصهيوني**، (دمشق: دار البعث، 1986)، ص 47.
7. شفيق عبدالرزاق السامرائي، «الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي»، **شؤون عربية**، العدد 56، (كانون الأول/ ديسمبر - شباط/ فبراير 1988)، ص 40.
8. عمونئيل فالد، **انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية**، أحمد بركات العجرمي (مترجم)، (عمّان: دار الجليل، 1991)، ص 16.
9. المرجع السابق.
10. ليدل هارت، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، الهيثم الأيوبي (مترجم)، (بيروت: دار الطليعة، 1967)، ص 417.

11. *Jewish Observer*, (18/7/1969).

12. *Jerusalem Post*, (10/8/1967).

13. عمونئيل فالد، **انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 5.

14. إبراهيم العابد، **مدخل إلى الاستراتيجية الإسرائيلية**، (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، 1971)، ص 19ـ20.

15. محمود عوض، **مصر وإسرائيل والعرب: الجذور والمستقبل**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 172.

16. آرئيل ليفتا، **النظرية العسكرية الإسرائيلية: دفاع، هجوم**، (عمان: دار الجليل، 1990)، ص 7ـ8.

17. محمود عوض، **مصر وإسرائيل والعرب**، مرجع سابق، ص 177ـ178.

18. كارانجيا، **خنجر إسرائيل**، (بيروت: دار المسيرة، 1980)، ص 65.

19. المرجع السابق.

20. صحيفة **معاريف** الإسرائيلية، (6/ 6/ 1969).

21. يسرائيل تال: «أمن إسرائيل في الثمانينيات»، بحث نشر في كتاب: **أمن إسرائيل في الثمانينيات**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980)، ص 67.

22. *Jerusalem Post*, (17/6/1969).

23. *Jerusalem Post*, (20/3/1969).

24. آرئيل ليفتا، **النظرية العسكرية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 34.

25. *Jewish Observer*, (20/10/1976).

26. آرئيل ليفتا، **النظرية العسكرية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 39.

27. المرجع السابق، ص 41.

28. أنتوني كوردزمان، **بعد العاصفة**، (القاهرة: دار الهلال، 1994)، ص 203.

29. آرئيل شارون، «الخطاب الذي لم يلق»، صحيفة **معاريف** الإسرائيلية، (18/ 12/ 1982).

30. آرئيل ليفتا، **النظرية العسكرية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 89ـ90.
31. ألوف بن، «تلطيف لغة المواجهة»، صحيفة **هآرتس**، (8/ 10/ 1993).
32. المرجع السابق.
33. آرئيل ليفتا، **النظرية العسكرية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 90.
34. ألوف بن، «حين يكون هناك سلام كامل»، صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، (29/ 9/ 1993).
35. المارشال سوكولوفسكي، **الاستراتيجية العسكرية**، (دمشق: وزارة الدفاع السورية، 1964)، ص 14.
36. انظر:

Karl Van Clousewitz, *War, Politics and Power*, (Chicago: Gatway Editions - Henry Regnery Company, 1962) p. 141.

37. ليدل هارت، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، مرجع سابق، 399.
38. الجنرال أندريه بوفر، **مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية**، مرجع سابق، ص 27.
39. المرجع السابق، ص 29.
40. المرجع السابق، ص 29ـ30.
41. آرئيل ليفتا، **النظرية العسكرية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص ص 66ـ67.
42. المارشال سوكولوفسكي، **الاستراتيجية العسكرية**، مرجع سابق، ص 113.
43. مأخوذة عن رزق إلياس، **خارطة الكيان الصهيوني**، مرجع سابق، ص 87ـ88.
44. تسفي لانير، «الغايات السياسية والأهداف العسكرية لحروب إسرائيل»، صحيفة **دافار** الإسرائيلية، (17 و22/ 4/ 1983)، بحث نشر في كتاب: **تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 31.
45. انظر:

Yegal Alon, "Israel: The Case for Defenisible Borders", *Foreign Affairs*, no. 55, (Oct. 1976), p. 44.

46. العقيد ش، «من يحتاج إلى انتصار بيروسي»، مجلة **معرخوت** الإسرائيلية، (شباط/ فبراير 1983)، ص 34ـ37، بحث نشر في: **تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 154، 155.

47. آرئيل شارون، «مشكلات إسرائيل الاستراتيجية في الثمانينيات» صحيفة **معاريف** الإسرائيلية، (18/ 12/ 1981).

48. غادة كنفاني، «نظرية الأمن الإسرائيلي» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد 10، (بيروت، 1980)، ص 134.

49. رون بن يشاي «جيش الدفاع ضعف، ولكنه سينتصر»، صحيفة **يديعوت أحرونوت**، (9/ 5/ 1989)، ص 4.

50. ميئير عفرون، **معضلة إسرائيل النووية**، تيسير الناشف (مترجم)، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص 68ـ69.

51. صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، (16/ 7/ 1975).

52. تقرير صادر عن مركز جافا للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، بعنوان: **حرب الخليج: أبعاد على إسرائيل**، بدر عقيلي (مترجم)، (عمان: دار الجليل، 1993)، ص 211.

53. ألوف بن، ويسرائيل تال «الإرهابي الخاص نتنياهو»، صحيفة **هآرتس**، (26/ 11/ 1996)، ص 2.

54. المرجع السابق.

55. المرجع السابق.

56. رؤوبين فدهشتور، «إشارات استفهام بالستية»، صحيفة **هآرتس**، (27/ 1/ 1997)، ص 1.

57. رؤوبين فدهشتور، «ميزان الرعب الجديد»، **هآرتس**، (15/ 8/ 1996).

58. أمنون برزيلي، «تزايد التوجه نحو استخدام الصواريخ البالستية في المنطقة»، صحيفة **هآرتس**، (1/ 12/ 1996)، ص 6.

59. تقرير صادر عن مركز جافا للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، بعنوان: **حرب الخليج: أبعاد على إسرائيل**، مرجع سابق، ص 37.

60. أندرو واثويل، **التحضير للحرب والأمل بالسلام**، نافع أيوب لبس (مترجم)، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1995)، ص 51.

61. أريبه أعوزي، صحيفة **يديعوت أحرونوت**، (9/ 2/ 1996) ص 6. وانظر أيضاً: الصحيفة نفسها، (28/ 4/ 1996)، ص 1.

62. تقرير صادر عن مركز جافا للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، بعنوان: **حرب الخليج: أبعاد على إسرائيل**، مرجع سابق، ص 168.

63. انظر:

The International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance (1996 - 1997)*, (London: Oxford University Press, 1996), p. 135.

64. مئير عيفرون، **معضلة إسرائيل النووية**، مرجع سابق، ص 114 ـ 118.

65. رؤوبين فدهشتور، «عقيدة ليست موجودة»، صحيفة **هآرتس**، (18/ 6/ 1992)، ص 1.

66. صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية، (23/ 2/ 1976).

67. مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 31، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، تموز/ يوليو 1994، ص 181.

68. مئير عيفرون، **معضلة إسرائيل النووية**، مرجع سابق، ص 328 ـ 329.

69. المرجع السابق، ص 380.

70. دوف رافيف، «الهدف: تحقيق الإصابة 99.9٪»، صحيفة **يديعوت أحرونوت**، (19/ 4/ 1996)، ص 20.

71. بنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1996)، ص 63 ـ 64.

72. ألوف بن، «حين يكون هناك سلام كامل»، صحيفة **هآرتس**، (29/ 9/ 1993).

73. المرجع السابق.

74. أنتوني كوردزمان، **بعد العاصفة**، مرجع سابق، ص 228.

75. انظر:

Joseph Alcher, "Settlements and Borders, Final Status Issues" *Israel Palestinians Studies*, no. 3, (Tel Aviv: Tel Aviv University, Jaffe Center for Strategic Studies, 1994), p. 24-50.

مأخوذة من: هيثم الكيلاني، **التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 31.

76. ريتشارد غبرائيل، **عملية السلام للجليل**، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1985)، ص 35.

77. المقدم ر. جيللي، «عودة المشاة، أو مشاة جديدة للعام 2000»، مجلة **القوات المسلحة الفرنسية**، (تشرين الثاني/ نوفمبر 1974)، بحث مترجم في: مجلة **الفكر العسكري**، العدد الأول، (دمشق، 1979)، ص 103.

78. الجنرال بنيامين بيليد، «القتال الجوي ـ البري»، بحث مترجم في كتاب: **أمن إسرائيل في الثمانينيات**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980)، ص 123 ـ 142.

79. العقيد حاييم، «اللوجستية في الجيش الإسرائيلي في الثمانينيات»، بحث مترجم في كتاب: **أمن إسرائيل في الثمانينيات**، المرجع السابق، ص 142 ـ 143.

80. اللواء أهرون ياريف، «العمق الاستراتيجي: وجهة نظر إسرائيلية»، بحث مترجم في كتاب: **أمن إسرائيل في الثمانينيات**، المرجع السابق، ص 26 ـ 29.

81. ريتشارد غبرائيل، **عملية السلام للجليل**، مرجع سابق، ص 34 ـ 35.

82. المرجع السابق، ص 214 ـ 215.

83. المرجع السابق، ص 217.

84. المرجع السابق، ص 224 ـ 228.

85. المرجع السابق، ص 236.

86. هيرس جودمان وسيث كاروس، **ميدان القتال المستقبلي**، أحمد كتوب (مترجم)، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1993)، ص 27.

87. المرجع السابق، ص 8 ـ 9.

88. المرجع السابق، ص 59 ـ 61.

89. العقيد ش، «من يحتاج إلى انتصار بيروسي»، مرجع سابق، ص 158.

90. المرجع السابق.

91. أنتوني كوردزمان، **بعد العاصفة**، مرجع سابق، ص 246.

92. العقيد ش، «من يحتاج إلى انتصار بيروسي»، مرجع سابق، ص 158.

93. رووبين فدهشتور، «فرصة لترميم المفهوم»، صحيفة **هآرتس**، (22/ 3/ 1991)، ص 1 .

94. دان مرجيليت، «تعرفة أساسية للأمن»، صحيفة **هآرتس**، (22/ 3/ 1991)، ص 1 .

95. ألوف بن، «خطة نسيج ـ 2000»، صحيفة **هآرتس**، (3/ 12/ 1995)، ص 2 .

96. صحيفة **معاريف** الإسرائيلية، (5/ 12/ 1995)، ص 22 .

97. صحيفة **معاريف** الإسرائيلية، (21/ 2/ 1996)، ص 8، والصحيفة نفسها، (11/ 2/ 1996)، ص 12 .

98. أندرو واثويل، **التحضير للحرب والأمل بالسلام**، مرجع سابق، ص 22 .

99. المرجع السابق، ص 34 .

100 . المرجع السابق، ص 35 .

101 . العقيد ن. فولوبوف، «نظرية الاستخدام القتالي للقوات البرية الأمريكية في الوقت الحاضر»، مجلة **الفكر العسكري**، دمشق، العدد السادس، 1990، ص 47 .

102 . المرجع السابق .

103 . مجلة **استراتيجيا**، العددان 91ـ92، أيلول/ سبتمبر ـ أكتوبر/ تشرين الأول، (بيروت: 1989)، ص 52 .

104 . المرجع السابق .

105 . تقرير صادر عن مركز جافا للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، ـ **حرب الخليج: أبعاد على إسرائيل**، مرجع سابق، ص 176 ـ 177 .

106 . انظر:

The International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance (1996 - 1997)*, Op Cit, p. 135.

نبذة عن المؤلف

اللواء أركان حرب / أمين محمود عطايا: باحث في شؤون الصراع العربي-الإسرائيلي. حاصل على بكالوريوس في العلوم العسكرية من الكلية الحربية في القاهرة 1961. التحق في دورات عسكرية متقدمة في كلية القيادة والأركان بالجيش العربي السوري (حتى عام 1972)، وحصل على رتبة أركان حرب عليا من المركز العالي للعلوم العسكرية في يوغوسلافيا 1982. شارك كقائد سرية أمامية على جبهة الجولان خلال حرب حزيران/ يونيو 1967، وكرئيس لعمليات قوات الصاعقة خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. له الكثير من المؤلفات والبحوث المتخصصة في الشؤون العسكرية والأمنية والمنشورة في العديد من المجلات الاستراتيجية والأكاديمية العربية. توفاه الله في 22 شباط/ فبراير 1998 بعد فترة قصيرة من انتهائه من تأليف هذا البحث، رحمه الله.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوروبيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 ـ 1996

12 - عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير
13 - ماجد كيَّالي	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده ـ مرتكزاته ـ تناقضاته
14 - حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور... معالم محورية على الطريق
15 - مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16 - عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17 - ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18 ـ محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19 ـ أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

قواعد النشر

أولاً – القواعد العامة :

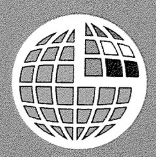
1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة(A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعتهما من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش، ما يلي :

الكتب : المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

الدوريات : المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، السنة، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «**دراسات استراتيجية**».
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: ٤٥٦٧، أبو ظبي، إ.ع.م؛ هاتف: ٩٧١٢ ـ ٧٢٢٧٧٦؛ فاكس: ٩٧١٢ ـ ٧٦٩٩٤٤؛ e-mail: root@ecssr.edu